الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

جامعة عبد الحميد ابن باديس

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكادمي

الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في التنمية السياحية
دراسة حالة الجزائر الفترة 2010-2018

تخصص : مالية و تجارة دولية

من إعداد الطالبتان

بن كولة حورية

بن برنو فضيلة خديجة

تحت إشراف الدكتور

بن زيدان ياسين

لجنة المناقشة

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	د.برياطي حسين	استاد محاضر- أ-	جامعة مستغانم
مشرفا	د.بن زيدان ياسين	استاد محاضر-أ-	جامعة مستغانم
مناقشا	د.مقراد عبد الله	استاد متعاقد	جامعة مستغانم

السنة الجامعية 2020/2019

شكر و تقدير

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله , و من أسد إليكم معروفا فكافئوه , فان لم تستطيعوا فادعوا له"

و اقتداء بهدا الحديث نوجه شكرنا إلى الدكتور المشرف : بن زيدان ياسين الذي كرمنا بنصائحه و توجيهاته و دعمه

إلى من ساعدنا و أعاننا من قريب أو من بعيد و لو بكلمة, نصيحة أو دعاء

الشكر الجزيل للدكتور مقراد عبد الله على نصائحه النيرة

الشكر الجزيل للدكتور بن رباطي حسين الذي جعله الله سببا لي لإتمام دراستي من أجل نيل شهادة الماستر

كما نتقدم بجزيل الشكر و التقدير مسبقا لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هده المذكرة و الحكم عليها و إثرائها بارئاهم السديدة

الإهداء

فضيلة

إلى ابنتي فاطمة الزهراء و سارة منال

إلى أفراد عائلتي

إلى جميع أصدقائي قسم ماستر 2018 - 2020

الإهداء

حورية

إلى روح أبي رحمة الله عليه غفر الله له و جعل مثواه الجنة

إلى أمي الغالية و إلى كل عائلتي و أقاربي و أحبابي

إلى صديقة روحي و رفيقة دربي و سندي في الحياة

إلى صديقاتي في الدراسة و أتمنى لهم النجاح و التوفيق

إلى أحباب قلبي الكتاكيت الصغار:

أسيل، ريم، نهال، كوثر، عبد الرحمان، إلياس، يونس، نورهان، أدم، شهد، وسيم.

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
كلمة شكر و تقدير	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: التنمية السياحية	
مقدمة الفصل	02
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول السياحة	03
المطلب الأول: مفهوم السياحة	03
المطلب الثاني: الأنواع المختلفة للسياحة و تصنيفاتها	03
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية للسياحة	06
المبحث الثاني: مفهوم التنمية السياحية	10
المطلب الأول: مفهوم التنمية السياحية	10
المطلب الثاني: أهمية التنمية السياحية	10
المطلب الثالث: أهداف التنمية السياحية	13
المبحث الثالث: التنمية السياحية المستدامة	15
المطلب الأول: مفهوم التنمية السياحية المستدامة	15

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية السياحية المستدامة	16
المطلب الثالث: مبادئ و أهداف التنمية السياحية المستدامة	17
خلاصة الفصل	19
الفصل الثاني: مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر	
مقدمة الفصل	21
المبحث الأول: مدخل تعريفي بالاستثمار الأجنبي المباشر	22
المطلب الأول: نشأة و مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	22
المطلب الثاني: أهمية و أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	25
المطلب الثالث: مزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر	27
المطلب الرابع: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	30
المبحث الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	31
المطلب الأول: الدوافع القائمة وراء الاستثمار الأجنبي المباشر	31
المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	32
المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر	36
المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر	38
المطلب الأول: معيقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	38
المطلب الثاني الإصلاحات الاقتصادية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر	40
خلاصة الفصل	43
الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في تنمية القطاع السياحي دراسة حالة الجزائر (2010 – 2018)	

مقدمة الفصل	45
المبحث الاول : إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر	46
المطلب الأول :تعريف إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر	46
المطلب الثاني : أهداف المخطط الاستراتيجي للتنمية السياحية 2030	47
المطلب الثالث :الآليات الخمس لتطوير السياحة في حدود 2030	52
المبحث الثاني : واقع الاستثمارات الأجنبية السياحية في الجزائر	55
المطلب الأول: المقومات المادية للاستثمار الأجنبي السياحي في الجزائر	55
المطلب الثاني : وضعية الاستثمار الأجنبي السياحي في الجزائر	63
المطلب الثالث : عدد الليالي في الفنادق و المؤسسات المماثلة لها	71
المبحث الثالث : عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي	73
المطلب الأول : العوائق الإدارية	73
المطلب الثاني : العوائق السياسية	75
المطلب الثالث : العوائق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية	76
خلاصة الفصل	80
الخاتمة العامة	82
الكتب و المراجع	86

فهرس الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	خطط الأعمال السياحية لآفاق 2015	48
02	القرى السياحية المراد انجازها في إطار المخطط التوجيهي 2030	49
03	المشاريع قيد الانجاز بالأقطاب السياحية على المستوى الوطني	51
04	توزيع القرى السياحية للامتياز على الأقطاب السياحية للامتياز	53
05	تطور وضعية مؤسسات للإيواء السياحي في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)	56
06	تطور طاقات الإيواء حسب درجات الفنادق للفترة (2010-2018)	57
07	عدد الفنادق وفق تصنيفها في الجزائر(2010 – 2018)	59
08	توزيع سعة الفنادق و المؤسسات المماثلة لها حسب النوع لسنة (2010-2018)	61
09	الشركات المستثمرة في القطاع السياحي في الجزائر 2014	65
10	تطور مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال فترة (2010 – 2018)	67
11	تطور الميزان السياحي خلال الفترة (2010 -2017)	69
12	عدد الليالي في الفنادق و المؤسسات المماثلة لها (2010 – 2018)	71

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المكونات الرئيسية لمحتوى التنمية السياحية	14
02	تطور طاقات الإيواء حسب الدرجات (2010-2018)	58
03	عدد الفنادق وفق تصنيفها في الجزائر(2010-2018)	60
04	تطور مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال فترة(2010 – 2018)	68
05	تطور الميزان السياحي خلال الفترة (2010-2017)	70
06	عدد الليالي في الفنادق و المؤسسات المماثلة لها (2010-2018)	72

مقدمة عامة

تعتبر السياحة احد أهم القطاعات التي يؤول عليها الدول في تنمية اقتصادها الوطني وتنويعه بل تعتبر ركيزة لاقتصاديات بعض الدول، كيف لا وهي تعد واحدة من أكثر الصناعات نموا باعتبارها مصدرا للعملات الصعبة ومجالا كبيرا لتشغيل اليد العاملة وبالتالي زيادة في الدخل الوطني ، وبالرغم من هذه الاهمية التي يكتسيها هذا القطاع إلا أن دولة بحجم قارة كالجزائر لا تزال تراهن على عائدات النفط والمحروقات في بناء اقتصادها الوطني والذي تتراجع أسعاره يوما بعد الآخر في الأسواق العالمية.

إن الاستثمار في القطاع السياحي يعد أمرا هاما كونه يمثل العنصر الحيوي والفعال لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة إذا أخدنا في الحسبان حقيقة أن أي زيادة أولية في الاستثمارات المباشرة في أصول المشروعات السياحية، سوف تؤدي الى زيادة في الدخل السياحي من تم في الدخل الفردي والوطني من خلال مضاعف الاستثمار .كما أن اي زيادة في الدخل لابد أن يذهب جزء منها إلى زيادة الاستثمارات الاخرى المرتبطة بالتنمية السياحية ، ويضاف على ذلك أن قدرة المشروعات الاستثمارية على توفير مناصب الشغل والحد من البطالة وتوزيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية على مناطق الدولة بشكل متوازن للحد من الهجرة إلى المناطق الرئيسية للدولة.

والجزائر واحدة من الدول العالم التي تزخر بمقومات سياحية هائلة فصحراء الجزائر لا يكاد يوجد لها مثيل في صحاري العالم. حيث تعتبر مسرحا اثريا متنوعا واحتوائها على مناطق الطبيعية، الشواطئ الجبال، السهول، الحمامات المعدنية والآثار هي الجاذب الرئيسي للعديد من السياح في تلبية حاجاتهم وجلب لكثير من العملة الصعبة ، وحيز لجلب المستثمرين.

من هنا تعد السياحة استثمارا ضخما تسعى الجزائر الى تنميته بوضع برامج وخطط إستراتيجية للنهوض بهذا الاستثمار لتلبية حاجات السياح من خلال جدب وتشجيع الاستثمار ات الأجنبية المباشرة في المجال السياحي بتوفير مناخ استثمار محفز متبعة في ذلك العديد من السياسات والتشريعات .

إشكالية البحث:

ما أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية السياحية في الجزائر؟

الاسئلة الفرعية: من خلال طرح الإشكالية الرئيسية نحاول طرح الأسئلة الفرعية التي تتضمن:

- ما مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع السياحي ؟
- ما هو واقع الاستثمار السياحي في الجزائر وحجم المشاريع السياحية؟
- ما هي استراتيجيات الجزائر لتنمية القطاع السياحي والنهوض به ؟

فرضيات الدراسة :

- نعتبر نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنمية القطاع السياحي نسبة معتبرة مستغلة في ذلك كل المقومات الممتلكة.
- تملك الجزائر مقومات وإمكانيات سياحية تجعلها تساهم في انقاد الاقتصاد الوطني.
- تكمن استراتيجيات الجزائر لتنمية القطاع السياحي بالنهوض به من خلال المخططات التوجيهية المرسومة.

واقع اختيار الموضوع :

-الموضوع ضمن التخصص.

- الاهتمام المتزايد نحو الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية وجدبه ثم اندماجه الى السوق العالمي.
- الاهتمام بالقطاع السياحي و النهوض به يعتبر من الأولويات التي يجب على الجزائر دراستها والقيام بها.
- محاولة العثور على بديل اقتصادي عن قطاع المحروقات في ظل انهيار أسعار البترول.

أهمية الموضوع :

تأتي أهمية الموضوع الذي تم تناوله " الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية السياحية " لما له من أهمية للنهوض بالاقتصاد الوطني خاصة مع الظروف الأخيرة التي واجهتها الجزائر من خلال الاستثمار في القطاع السياحي والدخول السوق العالمي بتفعيل العلاقات باعتباره فرصة للنمو والتقدم باستقطاب الأجانب والمحليين من أجل التنمية.

أهداف الموضوع:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع القطاع السياحي في الجزائر وسبل تفعيله وأهمية برامج التنمية السياحية، حيث تطمح الجزائر الى الدخول سوق السياحة وجعلها واحدة من الأولويات من خلال تطبيق إستراتيجية طموحة وفعالة تتمثل في إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق سنة 2030 الذي يشكل الإطار المرجعي لقطاع السياحة والإستراتيجية التنموية واجبة الإتباع والتي تعكس إرادة الدولة في تحقيق تنمية سياحية مستدامة في الجزائر.

المنهج المتبع: تناولنا ضمن الدراسة

منهج وصفي تحليلي: باعتباره ملائما لتوضيح المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية السياحية و تحليل الإحصائيات والمؤشرات المتعلقة بالموضوع.

الأدوات المستعملة:

- ا لاعتماد على جملة من المراجع: كتب، مذكرات تخرج، ملتقيات، جرائد
- الاعتماد على الانترنت .

الدراسات السابقة ؛

- بوعجاج عائشة ،بن عليوة فوزية ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خارج قطاع المحروقات "وقائع و تحديات "، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس : تخصص مالية ،2010-2011.
- مطاي علي ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و دوره في التنمية الاقتصادية ، دراسة حالة الجزائر(2000-2014) ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير: إدارة أعمال (2014-2015)
- ساعد بوراوي ، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية القطاع السياحي ، بلدان المغرب العربي (الجزائر،تونس، المغرب) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية 2016-2017
- السايح سعيدة،باهي فتيحة، حداء مسعودة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاستثمار السياحي دراسة حالة الجزائر الفترة (2006-2016)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكادمي (2017-2018)

صعوبات الدراسة:

خلال دراستنا للموضوع واجهنا صعوبة في الحصول على المراجع وندرتها كما واجهنا ا صعوبة في الحصول على الإحصائيات اللازمة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع السياحي في الجزائر في الفترة 2010-2018.

محتوى الدراسة :

لقد قمنا بتقسيم المذكرة إلى 03 فصول: الفصل الأول خاص بالجانب النظري للتنمية السياحية وأنواعها ومفاهيم ومؤشرات التنمية السياحية وكدا إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر . أما الفصل الثاني تطرقنا الى مدخل الى الاستثمار الأجنبي المباشر مرورا بتعريفه، أهميته، أهدافه، محدداته، أشكاله، مزاياه وعيوبه. أما الفضل الثالث فيعتبر جانب تطبيقي بخصوص الإحصائيات والمؤشرات المتعلقة بالتنمية السياحية في الجزائر .

حدود البحث:

تشمل هذه الدراسة الفترة الممتدة من سنة 2010 الى سنة 2018 تضمن الإحصائيات والمؤشرات الخاصة بموضوع الدراسة.

خطة الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية و بغية بلوغ الأهداف المتوخاة من البحث تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الاول: التنمية السياحية

المبحث الاول: مفاهيم أساسية حول السياحة

المبحث الثاني:مفهوم التنمية السياحية

المبحث الثالث:التنمية السياحية المستدامة

الفصل الثاني: مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الاول: مدخل تعريفي بالاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني:دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث:واقع الاستثمار الأجنبي المباشر

الفصل الثالث:الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في تنمية القطاع السياحي

دراسة حالة الجزائر 2010 - 2018

المبحث الاول: إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر

المبحث الثاني:واقع الاستثمارات الأجنبية السياحية في الجزائر

المبحث الثالث:عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي

الفصل الأول
التنمية السياحية

مقدمة:

تعد السياحة من أهم النشاطات الاقتصادية في العالم المعاصر، كما تعد مصادر الدخل و محركا قويا للأبعاد الاقتصادية المرتبطة بالسياحة : و تمثل أحد روافد زيادة النمو الاقتصادي و توفير فرص العمل و حل مشكلة البطالة التي تعاني منها غالبية بلدان العالم، لذلك تأتي الحاجة للاستفادة من هذا النشاط.

تساهم السياحة في نمو الحضارات حول العالم من خلال ترويج التبادل بين الحضارات و الثقافات المختلفة و الارتقاء في التفاهم و التجانس بين الافراد و الجماعات في المناطق و البقاع المختلفة اضافة لهذا فإن السياحة تساهم في تنمية الصادرات العينية لمرئية و هكذا تعتبر مصدرا رئيسيا هاما للحصول على العملات الاجنبية و تشغيل اعدادا كبيرة من الافراد.

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول السياحة

المطلب الأول : مفهوم السياحة

قد تباينت تعار يف السياحة حسب الظاهرة التي ينظر اليها، فمنهم من اعتبرها ظاهرة اقتصادية و أخرى اجتماعية و منهم ثقافية و نفسية. فكان "جوبر فولي" أول من عرف السياحة في 1905 حيث أنه اعتبرها كما يلي :

هي ظاهرة من ظواهر العصر تنبثق من الحاجة المتزايدة الى الراحة، الاستجمام، تغيير الجو، الاحساس بجمال الطبيعة و الشعور بالبهجة و المتعة في المناطق ذات طبيعة خاصة و هي ثمرة تقدم وسائل النقل[1].

أما منظمة السياحة العالمية فتعرف السياحة بأنها نشاط انساني و ظاهرة اجتماعية تقوم على انتقال الافراد من أماكن الاقامة الدائمة لهم الى مناطق أخرى خارج مجتمعاتهم لفترة مؤقتة لا تقل عن 24 سا و لا تزيد عن عام كامل لغرض من اغراض السياحة المعروفة ماعدا الدراسة أو العمل.

المطلب الثاني :الانواع المختلفة للسياحة و تصنيفها

أنواع السياحة[2]:

- **السياحة الداخلية:** هذا النوع يقوم به أهل البلاد بأنفسهم بزيارتهم معالم بلادهم و السفر داخلها للتعرف على مدنها المختلفة .

- **السياحة الخارجية :** من خلال هذا النوع يسافر الفرد الى خارج حدود دولته ليزور دولة أو دول أخرى.

[1] نبيل الروب: "التخطيط السياحي" ، مؤسسة الثقافة الجامعية، طبعة 1987 ، ص 14
[2] هدى سيد لطيف "السياح النظرية و التطبيق"، الشركة العربية للنشر و التوزيع، القاهرة، 1994 ، ص 64

أشكال السياحة[1] :

للسياحة أنواع كثيرة، ولا يسافر السائحين من بلد الى آخر لنفس الهدف، انما تختلف أغراض السياحة من سائح الى آخر و تتعدد أشكالها فمن السياح من سيسافر الى أغراض علاجية و آخر للترفيه و آخر يسافر للتعرف على ثقافة الدولة و غيرهم الكثير.

1- السياحة الترفيهية : (المتعة و الاستجمام)

تعتبر من أهم أنواع السياحة و أقدم أشكالها، حيث توفر للفرد الاستجمام بعيدا عن النمط المعتاد للحياة و رتابة العمل الدائم بالسفر و الذهاب إلى الأماكن التي تشتهر باعتدال الطقس أو بمناظرها الطبيعية.

2- السياحة الثقافية :

تهدف الى التعرف على الحضارات القديمة و زيارة المناطق الأثرية

3- السياحة العلاجية :

حيث تكون الزيارة بهدف العلاج أو قضاء فترة نقاهة، و تعتمد هذه السياحة على المقومات الطبيعية الموجودة بالبيئة كالحمامات المعدنية، المناخ الصحي، عيون المياه الكبريتية، الرمال الدافئة بتوفر المصحات المجهزة بأحدث المعدات الطبية مع توفر الكوادر البشرية المتخصصة.

[1] مصطفى يوسف كافي "صناعة السياحة و الامن السياحي"،دار رسلان للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة 1، دمشق، 2009، ص 29

4- السياحة الدينية :

الهدف من هذه السياحة هو أداء واجب ديني، و أهم المناطق المستهدفة لهذا النوع من السياحة مكة المكرمة و المدينة المنورة لدى المسلمين (الحج ، العمرة). تعد من أهم الأنشطة السياحية الجماهيرية التي تنفد بأعداد كبيرة سنويا، و تساهم في زيادة دخل الدولة.

5- السياحة الرياضية :

هي انتقال من مكان الاقامة الى مكان آخر في دولة اخرى بهدف ممارسة أنشطة رياضية او الاستمتاع بمشاهدة البطولات الرياضية، المقابلات الخاصة ببطلات العالم و الألعاب الأولمبية.

6- سياحة المؤتمرات :

تعتبر من الأنماط السياحية الحديثة و ارتبطت ارتباط كبيرا بالنمو الحضاري الذي يشهده العالم، و يهدف هذا النوع من السياحة الى حضور المؤتمرات و الندوات و الاجتماعات العلمية أو المهنية و يعد هذا النوع من السياحة عاملا مساعدا على الترويج السياحي كما يساهم في تعزيز حجم الايرادات لما يحققه من عائد كبير نظرا لارتفاع متوسط انفاق السائح.

7- سياحة رجال الاعمال :

هو نوع جديد من أنواع السياحة ، زادت أهميته في السنوات الأخيرة بسبب التقدم العلمي و الاقتصادي ، و يبين هذا النوع من السياحة الأنشطة التي يقوم بها رجال الأعمال ، حيث ينتقل هؤلاء لعقد صفقات أو إقامة معارض تجارية حيث يتمتع سائحو الاعمال بقدرة شرائية قوية ، حيث تكون المصروفات لديهم اعلى من السائح العادي بـ 07 مرات.

المطلب الثالث : الآثار الاقتصادية ، الاجتماعية و البيئية للسياحة

1- الآثار الاقتصادية:

حسب إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة ، فإن السياحة تساهم بما يقارب 10% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي ، و تمثل نسبة 6 % من الصادرات العالمية و نسبة 30% من صادرات الخدمات ، وبلغت نسبة الاستثمار السياحي 4،3% من مجموع الاستثمار العالمي وتنقسم الآثار الاقتصادية الى اثأر مباشرة و غير مباشرة:

أ- **الاثار المباشرة :** تتمثل فيما يلي :

1- تحسين ميزان المدفوعات :

السياحة كصناعة تصديرية تساهم في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة و بتحقيق هذه النتيجة لتدفق رؤوس الاموال المستثمرة في مشروعات سياحية ، والإيرادات السياحية التي تقوم الدولة بتحصيلها من جمهور السائحين و خلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية ، ويمثل الميزان السياحي قيدا مزدوجا لحركة السياحة الصادرة و الواردة و التي تعبر عنها بالإيرادات السياحية التي تظهر في الجانب الدائن ، اما حركة السياحة للصادرة فتظهر في الجانب المدين له. و بذلك تكون السياحة مصدرا مهما لكسب العملات الاجنبية تدعم فيه ميزان المدفوعات[1].

2- توفير فرص العمل :

تنتمي صناعة السياحة الى قطاع الخدمات ، و هذا يعني أن النشاط السياحي يمتاز بدرجة عالية من الاعتماد على الجهود البشرية المتمثلة بعنصر العمل.

[1] عيسى مرازقة، محمد شريف شخشاخ، "التنمية السياحية المستدامة في الجزائر"، دراسة أداء و فعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر ، **الملتقى الدولي حول** : اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة، جامعة بسكرة 09-10 **مارس** 2010 ، ص 05.

ان القطاع السياحي قطاع كثيف العمالة ، كما يتميز بالتشابك و الترابط مع العديد من القطاعات الاخرى ، حيث تفيد التقديرات الى أن النشاط السياحي يمكن أن يؤثر في أكثر من خمسين نشاط أخر و هذا يعني امكانية السياحة على توليد فرص العمل تفوق حدود القطاع السياحي و تمتد لتصل حدود القطاعات الأخرى التي تجهزه بمستلزمات الانتاج.

3- تدفق رؤوس الأموال[1] :

ان السياحة توفر جزء مهم من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة من بينها :

- مساهمة رؤوس الاموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة.
- المدفوعات السيادية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول للبلاد.
- فروق تحويل العملة.
- اللنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية ، بالإضافة الى الانفاق على الطلب على السلع الانتاجية.

4- اعادة توزيع الدخل :

تؤدي السياحة الى تطوير و تنمية مناطق جديدة ، فهي تتجه نحو مناطق جديدة تتمتع بمزايا نسبية طبيعية. فالسياحة تخلق فرص عمل جديدة تترتب عنها مداخيل جديدة ، و بالتالي تعمل على توزيع الدخل على كافة المناطق بدلا من تركزه في المراكز الحضارية الرئيسية ، فالأجور المدفوعة للعاملين بالمنشآت السياحية المقامة بهذه المناطق و الارباح و المداخيل المحققة لمالكي المشاريع و حتى منتجي السلع التي يحتاجها النشاط السياحي تؤدي الى زيادة الدخل فيها و بالتالي اعادة توزيعه بين المدن.

[1] عيسى مرزاقة، محمد شريف شخشاخ،مرجع سابق، ص 04

ب- الاثار غير المباشرة :

تأتي الاثار غير المباشرة للنشاط السياحي في الاقتصاد من خلال ما يلي :

1- اثر المضاعف السياحي :

إن الدخل المولد عن السياحة يتضاعف ما بين 1 الى 6 اضعاف حسب أوضاع الاقتصاد و السياحة و الترابط بينهما حيث تحاول قياس العلاقة بين الانفاق السياحي المباشر في الاقتصاد و الاثر المتتالي لذلك الانفاق.

2- الاثر على الاستثمار في البنية التحتية :

لابد من تنفيذ عدد من مشاريع البنى التحتية التي توفر جانب مهما من مستلزمات الحياة العصرية في المواقع التي يتواجد فيها السياح و الزوار و تشمل مشاريع الخدمات كافة.

3- اثر السياحة على أسواق بعض السلع :

تبين أن السائحين يحتفظون بجزء كبير من ميزانيتهم للإنفاق على المشتريات في الدول التي يزورونها ، ليس فقط لشراء الهدايا التذكارية بل لشراء بعض المنتوجات و السلع التي يجدونها مناسبة ، خاصة منتجات الصناعات و الحرف اليدوية.

2- الاثار الاجتماعية للسياحة:

في هذا الشأن اصدرت المنظمة العالمية للسياحة ، المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة تحت شعار " من أجل سياحة مسئولة" و قد اعتمدت هيئة الامم المتحدة في قرارها الصادر في 21 ديسمبر عام 2001 ويحتوي الميثاق على 10 مواد جاءت كلها لتكرس مبدأ حق الشعوب في ممارسة السياحة وفقا لأخلاقيات التي وضعتها المنظمة ، و احترام التنوع الاجتماعي و الارث المشترك للشعوب و حماية التراث العالمي من التدهور[1].

3- الاثار البيئية للسياحة :

ان البيئة تساهم بشكل كبير في تقدم النشاط السياحي و ازدهاره ، و المقصود بالبيئة كل من البيئة الطبيعية (المناخ ، الموارد المائية ، التربة ....) الى جانب البيئة البشرية التي من صنع الانسان (المباني ، المنشآت ، المواقع الاثرية التاريخية ، و البنى التحتية) و تعد كلاهما عوامل جذب سياحي تساهم في تحديد اتجاه و اختيار السائحين للموقع السياحي المفضل.

[1] عبير عطية "التنمية السياحية على المستويين الدولي و المحلي"، جامعة الاسكندرية، مصر، ص 166

المبحث الثاني :مفهوم التنمية السياحية

المطلب الأول : مفهوم التنمية السياحية

هناك مفاهيم متعددة للتنمية السياحية يعبر بعضها عن هدف تحقيق زيادة مستمرة و متوازنة في الموارد السياحية أو عن زيادة الانتاجية في القطاع السياحي بالاستغلال الأمثل للموارد الانتاجية السياحية ، و يذهب بعض الكتاب الى تعريف التنمية السياحية بأنها اتساع قاعدة التسهيلات و الخدمات لكي تتلاقى مع احتياجات السائحين.

بينما يرى الباحث الدكتور مصطفى كافي " ان التنمية السياحية يجب أن تشمل تنمية كل من العرض و الطلب السياحي لتحقيق التلاقي بينهم لإشباع رغبات السائحين و الوصول الى أهداف محددة قومية و قطاعية و اقليمية موضوعة سلفا لتكون معيارا لقياس درجات التنمية السياحية المطلوبة[1].

فالتنمية السياحية هي الارتقاء و التوسع بالخدمات السياحية و احتياجاتها و تتطلب تدخل التخطيط السياحي باعتباره أسلوبا علميا يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة وفي أقرب وقت مستطاع.

المطلب الثاني : أهمية التنمية السياحية

أصبح النشاط السياحي من أكثر الأنشطة الخدمية إدرارا للدخل و توليد لفرص العمل ، سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر و ذلك لارتباطه و تأثيره في عدد كبير من الأنشطة . و ترجع أهمية التنمية السياحية لأسباب عديدة اهمها :

[1] مصطفى يوسف كافي "التنمية السياحية"، قسنطينة، الجزائر، 2017، ص 24،22

1- الاسباب الاقتصادية :

وهي من أهم الاسباب التي تساهم في التنمية السياحية و هي كما يلي :

- تحقيق الانتعاش الاقتصادي لدولة المقصد السياحي عن طريق تنمية حصيلة العملات الأجنبية مما يساهم في تغطية احتياجات التنمية الاقتصادية للبلد.
- تنمية و تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى التي يرتبط بها القطاع السياحي في الداخل (القطاع الصناعي و الزراعي و قطاع الخدمات) فنلاحظ أنه كلما كان القطاع السياحي كبيرا و كلما زادت درجة الارتباط بين القطاع السياحي و القطاعات الأخرى كلما أدى نمو هذا القطاع الى تنمية بقية القطاعات الأخرى بمعدلات مرتفعة.
- توسيع قاعدة التوظيف و ذلك عن طريق توفير فرص جديدة للعمل في القطاع السياحي و القطاع المرتبط به.
- المساهمة في التنمية المحلية و العمرانية عن طريق تنمية مناطق جديدة للجذب السياحي في محليات مختلفة ، و يساهم هذا في تحقيق نمو متوازن على مستوى الاقتصاد الكلي و في تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين الأقاليم السياحية المختلفة.

2- الاسباب الاجتماعية و الثقافية :

تؤدي تنمية السياحة الداخلية الى زيادة درجة التورط الاجتماعي و الثقافي بين السكان و زيادة المعرفة ، بينما تعمل تنمية السياحة الدولية على تشجيع التبادل الثقافي و الحضاري بين الشعوب ، ذلك لأن النشاط السياحي الدولي يؤدي الى تعرف السائحين من البلدان المختلفة على ثقافات و حضارات الشعوب التي تستقبلهم و تستضيفهم.

3- الاسباب البيئية :

ازداد الاهتمام العالمي منذ السبعينات من القرن 20 بسلامة البيئة الطبيعية و ضرورة الحفاظ عليها و تنميتها خاصة بعد مؤتمر " استكهولم " بالسويد عام 1992 ، و لا شك أن التنمية السياحية تظهر أهمية البيئة و بيان كيفية الحفاظ على مكوناتها و الارتقاء بها و منع تدهورها أو تلوثها ، لأن البيئة النظيفة و الجميلة هي المادة الدولية للنشاط السياحي أو هي عامل رئيسي في قيام النشاط السياحي عموما .

المطلب الثالث : أهداف التنمية السياحية

تتعدد أهداف التنمية السياحية و يأتي في مقدمتها[1] :

1- تحقيق الزيادة المستمرة و المتوازنة في المواد السياحية للدولة ، و يتحقق ذلك بدعم القدرة التنافسية لصناعة السياحة و ذلك برفع انتاجية الموارد البشرية و غير البشرية الموظفة فيها و السياسات التسويقية الخارجية الكفء.

2- تدعيم الارتباط الانتاجي بين القطاع السياحي و القطاعات الاخرى .

3- تعظيم الاثار الايجابية للسياحة في النواحي الاجتماعية و الثقافية مع التخلص قدر الامكان من الآثار السلبية لهذه النواحي.

4- المساهمة في تنمية البيئة و المحافظة عليها من خلال الاهتمام بمناطق الجذب السياحي و ما يحيط بها في المدن و الأماكن المختلفة.

وعلى الرغم من تنوع تلك الاهداف من دولة لأخرى إلا أنها تتفق جميعها في عدد من الخصائص من حيث ضرورة أن تكون اهداف واقعية و قابلة للتنفيذ و تتناسب مع الموارد السياحية و التمويلية و البشرية المتاحة لدى دولة المقصد السياحي ، و أن تكون اهداف شاملة بمعنى أنها تتضمن الابعاد الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و البيئية على مستوى الدولة ككل أو على مستوى الاقليم الذي يتميز بعناصر الجذب السياحي ، و أن تكون الاهداف مرنة بحيث يمكن تغييرها تبعا لأي ظروف طارئة غير متوقعة عند وضع الخطة السياحية و تتحقق خلال فترة زمنية معينة محددة مسبقا.

[1] مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 27،26

شكل رقم (1): المكونات الرئيسية لمحتوى التنمية السياحية

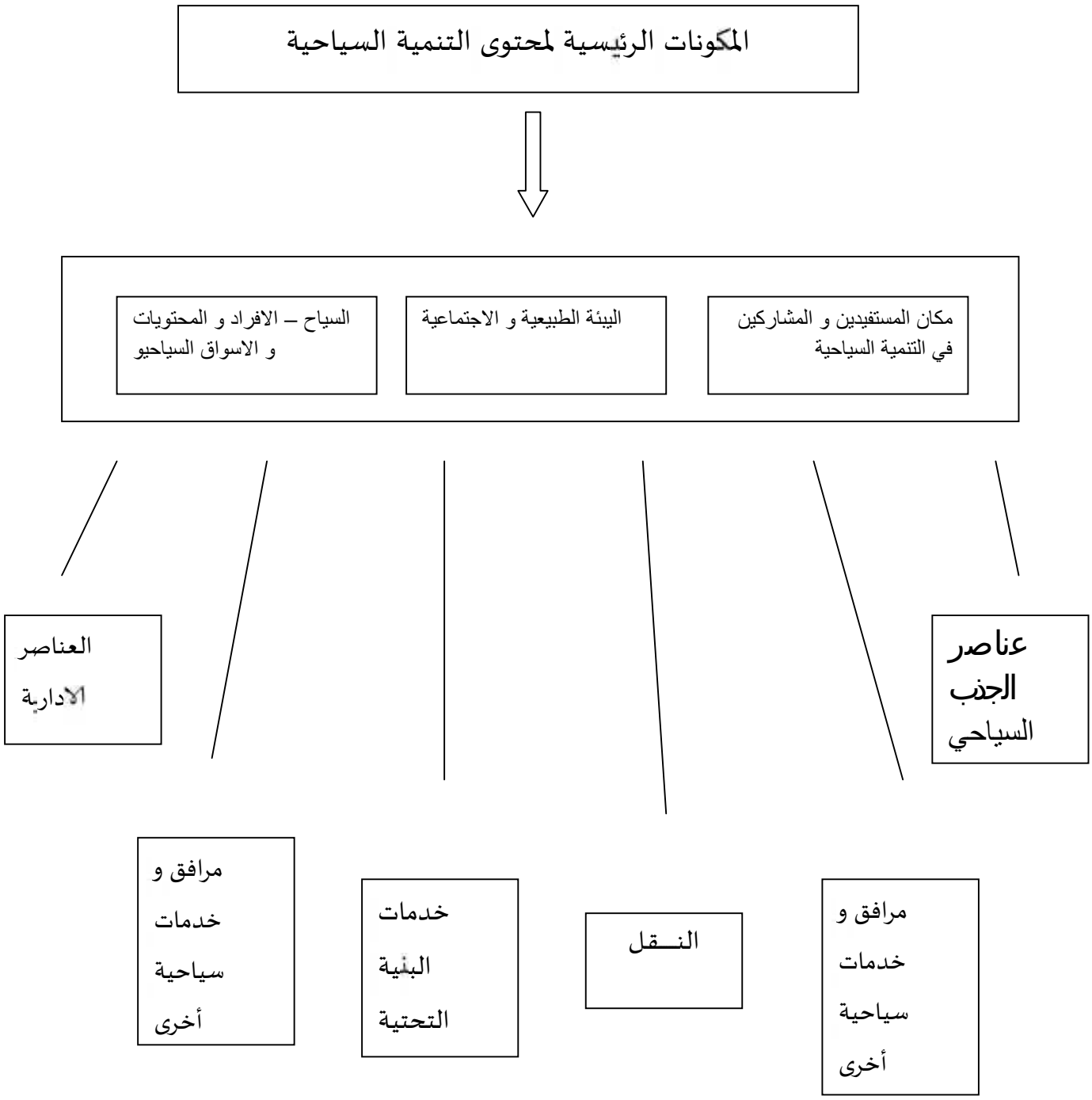

المبحث الثالث : التنمية السياحية المستدامة

المطلب الاول : مفهوم التنمية السياحية المستدامة[1]

يشير مفهوم السياحة المستدامة الى الجهود الهادفة الى التقليل من التأثيرات البيئية السلبية المصاحبة للأنشطة السياحية بأطيافها الواسعة و المساهمة الفعالة في المحافظة على الخصائص و المعطيات البيئية في اطار ما أصبح يعرف بالتنمية المستدامة.

و قد عرفت المنظمة العالمية للسياحة المستدامة على أنها التنمية التي تلبي احتياجات السياح و المواقع المضيفة الى جانب حماية و توفير الفرص للمستقبل. إنها القواعد المرشدة في مجال ادارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، و يتحقق معها التكامل الثقافي و العوامل البيئية و التنوع الحيوي و دعم نظم الحياة.

هناك خمسة عناصر أساسية تميز تنمية السياحة المستدامة :

- المحافظة على قاعدة الموارد الحالية من أجل جيل المستقبل .
- الحفاظ على انتاجية قاعدة الموارد.
- الحفاظ على التنوع البيولوجي و تفادي التغيرات البيئية التي يتعذر عكسها.
- الحفاظ على الارث (الثقافي و التاريخي) للمكان أو المنطقة أو للوطن.
- ضمان المساواة ضمن جيل واحد و بين الاجيال.

[1] مصطفى يوسف الكافي "التنمية السياحية، قسنطينة، الجزائر، الطبعة 1، 2017، ص 146،145

المطلب الثاني : مؤشرات التنمية السياحية المستدامة

هناك مجموعة من مؤشرات الاستدامة الخاصة بالسياحة و منها :

1- المؤشرات البيئية:

تضم العناصر و الأنظمة الحيوية التي تقدمها الطبيعة كليا و من بينها :

- مؤشر معالجة النفايات ، سواء كانت صلبة أو سائلة.
- مؤشر كثافة استخدام التربة : الذي يقيس إما معدل كثافة السياح الى السكان المحليين أو معدل المساحة التي تحتله البيئة الأساسية للسياحة الى اجمالي المساحة.
- مؤشر كثافة استخدام المياه : الذي يقيس حجم استخدام السياح للمياه الى حجم استخدام السكان المحليين أو حجم استخدام السياح للمياه الى الحجم الكلي المتاح من المياه الصالحة للشرب.
- مؤشر حماية الجو من التلوث : الذي يقيس مدى تلوث الهواء خلال فترات مختلفة من السنة و المواسم السياحية ، معنى ذلك أن التنمية السياحية التي تكتسب صفة الاستدامة تتوجب العمل على عدم تجاوز الطاقة الاستيعابية للموقع السياحي للحفاظ على نوعية البيئة و مستوى الاشباع لدى الزائرين.

2- المؤشرات الاجتماعية و الثقافية :

تتمثل في تقليل نسب البطالة و مشاركة المرأة في النشاطات السياحية ، تنشيط الصناعات الحرفية و اليدوية ذات البعد الفلكلوري و الشعبي و المورث الحضاري.

3- المؤشرات الاقتصادية :

تتعلق بقياس تأثير النشاط السياحي على الوسط المحلي و أهم المؤشرات : مؤشر العملة الصعبة و مؤشر الدخل و الاستثمار.

المطلب الثالث : مبادئ و اهداف التنمية السياحية المستدامة

هناك مجموعة من الأسس و المبادئ التي تساهم في توصيف أبعاد التنمية السياحية المستدامة التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار كما جاء في تقرير "الاستراتيجية العلمية للتنمية السياحية " مؤتمر GLOBE90: TourismStreem، كندا ، السياحة الرسمية للحكومة الكندية.

- التخطيط السياحي و برامج التنمية يجب أن تكون جزء من استراتيجيات تتبنى مبدأ الشمول و التكامل مع القطاعات و الأنشطة الاخرى في المواقع و في بلد ككل.
- الوكالة و المؤسسات و المجموعات السياحية و جميع المعنيين بالسياحة يجب أن يعتمد على أخلاقيات عمل و أسس تحقيق احترام الثقافة و البيئة للمنظمة المضيفة.
- الحفاظ على الخدمات التي تدعم الحياة ، و تشمل هذه الخدمات كل العمليات الحيوية التي تسمح للأرض و الهواء و الماء بأن تكون عناصر منتجة تتوافق مع عدد السائحين.
- السياحة يجب أن تعتمد العدالة عند التفكير بتوزيع الفوائد و الاعباء بين مروجي السياحة و الناس المضيفين و المناطق.
- يجب تشجيع السكان المحليين و اعدادهم لأدوار قيادية في التخطيط و التنمية بدعم من الحكومة و السلطات المحلية بالتشغيل و التمويل و التسهيلات الاخرى.

- تحليل المعلومات عن الاقتصاد و المجتمع و البيئة يجب أن يكون متكاملا و يجب الاعداد له قبل بداية أي مشروع رئيسي مع اعتبار أن الحرص على حدود التنمية المناسبة و الطرق التي توازنها الاستعمالات الموجودة و انماط الحياة و الاعتبارات البيئية.
- في كل مرحلة من مراحل التنمية و العمليات السياحية يجب وضع برامج تقييم دقيقة و معايرة و حلول بسيطة لكي تسمح للسكان المحليين و الآخرين بالاستفادة من الفرص و التكاليف مع المتغيرات المستجدة.

أهداف التنمية السياحية المستدامة :

إن التنمية السياحية في حد ذاتها هدف ، كما تعد مرحلة من مراحل تحقيق هدف أكبر الا و هو تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدولة ، و من بين هذه الأهداف :

- تحسين نوعية الحياة للمجتمع المضيف.
- المحافظة على المساواة في حقوق الاستفادة من الاجيال الحالية و المقبلة.
- حماية نوعية البيئة بالمحافظة على التنوع البيئي ونظمها و الوضع الحيوي.
- صيانة الأصالة الثقافية و التماسك الاجتماعي للجماعات.
- تقديم نوعية عالية من المعلومات و الخبرات بالشكل المناسب للزوار.
- زيادة الدخل السياحي الاجمالي.
- تحقيق نمو سياحي متوازن.
- الحفاظ على تنمية نصيب الدولة من الأسواق السياحية في مواجهة المنافسة الدولية.

خلاصة الفصل

تكتسب التنمية السياحية أهمية متزايدة نظرا للدور الهام و البارز الذي تلعبه في نمو اقتصاديات معظم دول العالم ، كونها تؤمن بموارد مالية إضافية للسكان و تعمل على تحسين ميزان المدفوعات ، و عنصر أساسي من عناصر النشاط الاقتصادي. فتعتبر السياحة قطاعا قد أدمج مؤخرا ضمن القطاعات الخمسة ذات الأولية و المتمثلة في الفلاحة ، الصناعة ، السياحة ، الخدمات و اقتصاد المعرفة ، إلا أنه في مجمل تقسيمه لم يرق بعد الى مصاف الدول المتنافسة في استقطاب أكبر جذب سياحي ممكن لهذا يجب وضع دراسة مستقبلية للقطاع على ألا تكون بعيدة عن الواقع الحقيقي للقطاع.

الفصل الثاني
مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر

مقدمة :

يعد الاستثمار الاجنبي المباشر من المواضيع الاقتصادية المهمة و المتداولة بشكل كبير في الآونة الاخيرة حيث تتسابق الدول النامية ، خاصة لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشر اليها ، فالاستثمار الاجنبي المباشر هو انتقال لرؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر ، اذ يعتبر من أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي في البلد ، لاسيما في العقدين الماضيين الذين شهدا زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية ، فقد اعطى الاستثمار الاجنبي المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط اسواق رأس المال و اسواق العمل و زيادة الاجور و انتاجية رأس المال في الدول المضيفة له.

المبحث الأول: مدخل تعريفي بالاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عامل أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول إذ تنال اهتماما العديد من الباحثين و المفكرين الاقتصاديين حيث تباينت أرائهم حول مفهوم واحد و شامل.

المطلب الاول: نشأة و مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي ليس وليد العصر الحالي، "فشركة الهند الشرقية مثلا هي شركة عابرة للقوميات، وقد أجيز عقدها في لندن عام 1600 م ... ويعود تاريخ الازدهار الحقيقي للاستثمار الأجنبي إلى قيام الثورة الصناعية في مستهل القرن 19."

كما أن الألماني فريديريك باير أقام مصنعا عام 1865 في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، وتبعته بعد ذلك شركة –سنجر – الأمريكية بإنشاء أول مصنع تابع لها في جلاسكو(اسكتلندا) عام 1867.

إن الفلسفة الاقتصادية التي سادت القرن 19 والداعية إلى الحرية الاقتصادية، ساعدت على تسهيل حركة رؤوس الأموال دوليا، "وكانت الدول الأوروبية هي المنشأ الرئيسي للاستثمارات في تلك الحقبة، وتأتي بريطانيا في مقدمتها لأنها كانت التاجر العالمي الأول ولديها شبكة عالمية من المواصلات والمصارف، وكان الجنيه الاسترليني العملة الدولية في أسواق رأس المال الرئيسية."

إن معظم الاستثمار البريطاني استخدم في قطاعات التصدير، وأن اتجاه قسم منه إلى البنية الأساسية لم يكن منفصلا عن الاهتمام بالصادرات في المستعمرات. «وعموما كان هدف الاستثمارات في هذه الحقبة هو استصلاح بلدان جديدة، حيث تمت أكثر من نصفها في بلدان تلفت أفواج المهاجرين الأوروبيين، والجزء الآخر أنصب على البنية الأساسية من أجل استغلال الثروات الطبيعية. وذلك بتطوير المواصلات والنقل لخدمة التصدير والاستيراد، و بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر مبكرا في مجال الاستخراج ولاسيما البترول في بعض بلدان الشرق الأوسط.

وقد عملت هذه السياسة على نهب ثروات الدول المستعمرة وحرمانها من النهوض والانطلاق من جديد. وتزامن هذا مع قيام الثورة الصناعية في أوربا مما سهل عملية الاستغلال والنهب السابق ذكره، حيث عملت الدول المستعمرة على إقامة مؤسسات ومشارع في مستعمراتها بهدف استغلال الموارد الطبيعية والأولية وتلبية حاجات صناعتها في بلدانها. وهو ما نسميه حاليا بالاستثمار الأجنبي.

لقد اختلف الاقتصاديون في تعريفهم للاستثمار الأجنبي المباشر نظرا للتعقيدات الناجمة عن اختلاف المعايير الإحصائية والقانونية، وكذا المشاكل المترتبة عن قياس تدفقاته وسنحاول في هذا المطلب الإلمام بوجهات النظر المختلفة.

1 - مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر[1] : يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر ممارسة المال الأجنبي لنشاط معين في بلد آخر، بحيث يرافق هذا النوع من الاستثمار انتقال التكنولوجيا والخبرات التقنية إلى البلد الآخر.

كما يقصد به قيام إحدى المؤسسات أو المستثمرين بشراء وتملك الأصول الرأسمالية أو المشاركة في تأسيس الاستثمارات الرأسمالية في بلد آخر، وفي هذه الحالة يكون للمستثمر حصة تؤهله للمشاركة في الإدارة .

ولقد تعددت التعاريف المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ونذكر منها : عرفه الصندوق النقد الدولي (FMI)بكونه ذلك الاستثمار الذي يتيح لمستثمر مقيم في دولة ما، حيازة حصة ثابتة (أكثر من 10 %) في مشروع في دولة أجنبية تؤهله لإدارة مشروع بشكل جزئي او كلي[2]. أما UNICTAD هيئة الأمم المتحدة والتنمية فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر بكونه ذلك الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة عادة ما

[1] منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية-**الاونكتاد"سلسلة تقرير الاستثمار العالمي 2001"**، نيويورك، جينيف، ص ص 1-3

[2] **صندوق القد الدولي**"دليل ميزان المدفوعات"، **الطبعة الخامسة، الجزء 18، الفقرة** 1993، 359، ص 86.

تكون طويلة المدى، حيث يعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي(قائمة في فرع أجنبي في دولة مضيفة غير التي ينتمي إلى جنسيتها)[1].

وحسب منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية OCDE فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو تلك الروابط الاقتصادية التي تتم بين المستثمر الأجنبي وشركة ما خاصة بالاستثمارات التي تمنح لهذا المستثمر تأثيرا فعالا في اتخاذ القرارات في هذه الشركة عن طريق خلق أو توسيع مؤسسة أو ملحقة أو بامتلاك كامل لمؤسسة قائمة بذاتها بنسبة 100 % من رأس مالها الاجتماعي أو المساهمة في مؤسسة جديدة[2].

وحسب منظمة التجارة العالمية[3] فإنه أي نشاط استثماري مستقر في بلد معين (بلد المنشأ) والذي يتحصل أو يمتلك أصولا في بلد آخر (البلد المضيف)، وذلك بقصد تسيير هذه الاستثمارات. وتعد الشركات متعددة الجنسيات أهم القنوات التي يتحرك عبرها الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي شركات ذات قدرات عالية على تخطي الحدود وتنشر أنشطتها في مختلف أنحاء العالم، ولهذه الشركات أحجام مختلفة من جيب رأس المال الشركة أو عدد المشاريع المنتسبة لها، أو المنتجات أو عدد الدول التي تعمل فيها أو عدد المستخدمين لديها. وتعتبر الشركات المتعددة الجنسيات من أهم مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أنها مسؤولة عن أكثر من 80 % من الاستثمارات الأجنبية في العالم.

ومما سبق يمكننا إعطاء تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المبشر بأنه : " هو قيام أحد المستثمرين أو المؤسسات بتملك أصول رأسمالية جزئيا أو كليا في بلد آخر ويكون في الأغلب طويل الأجل ويوفر هذا النوع من الاستثمارات العديد من المزايا للدولتين كانتقال التكنولوجيا والخبرات الفنية وكبر حجم الأرباح في الغالب."

[1] UNICATAD.World Investment Report 2007."Transnational Corporations" Extractive Industries and Developement,New York 2007, p 425.

[2] OCDE, Detailed Benchemark definition of FDI (Third Edition, 1996).

[3] عبد الرحمان تومي"واقع الاستثمار الاجنبي المبشر من خلال الاصلاحات"مرجعسابق،ص 41.

المطلب الثاني : اهمية و اهداف الاستثمار الاجنبي المباشر

1- اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر :

يتمتع الاستثمار الاجنبي المباشر بأهمية كبرى في اقتصاديات الدول المضيفة من بينها:

- يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في رفع معدلات الاستثمار من خلال تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.
- يلعب دورا هاما في خلق فرص عمل جديدة و بالتالي الحد من مشكلة البطالة و التي تعتبر ظاهرة منتشرة بشكل كبير في الدول النامية.
- يؤثر الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات من خلال تدفق رؤوس الاموال الاجنبية ، مما يجعله مصدرا جيدا للحصول على العملات الصعبة و زيادة رأس المال المادي في الدول المضيفة.
- يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا المتقدمة والمهارات الادارية الحديثة للدول المضيفة ، و التي لها دور كبير في تطوير مهارة العمال و رفع كفاءة الانتاج نظرا لخبرة الشركات الاجنبية بالنشاط الاقتصادي و معرفتها الواسعة لعنوان الانتاج و التسويق.
- يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية قطاع التصدير و الذي يعتبر حاجة ماسة عند الدول النامية ، و يزيد من الاهتمام بالبحوث و التطوير في الدول المضيفة.
- يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في زيادة الانتاجية و الانتاج مما يؤدي الى زيادة الدخل القومي ، و من تم زيادة دخل الفرد ، و بالتالي تحسين مستوى الرفاهية.

2- اهداف الاستثمار الاجنبي المباشر :

تتمثل اهداف الاستثمار الاجنبي المباشر فيما يلي :

- تحقيق العائد : و هو هدف عام للاستثمار مهما يكن نوع الاستثمار و من الصعب أن يجد فردا يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق الربح.
- تكوين الثروة و تنميتها : يقوم الهدف عندما يضعف الفرد بالاستهلاك الجاري على أمل تكوين الثروة في المستقبل ، تأمين الحاجة المتوقعة و توفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات و بذلك المستثمر يسعى وراء تحقيق الثروة في المستقبل.
- المحافظة على قيمة الموجودات : يسعى المستثمر الى التنويع في مجالات استثماره حتى لا ننقص من قيمة موجوداته مع مرور الزمن ، بحكم ارتفاع الاسعار و و تقلبها.
- الحفاظ على الاصول المادية أو المالية التي يمتلكها المستثمر أو يحق له التصرف بها و ذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة ربما تجنب هذه الأصول التأثيرات السلبية لهذه المخاطر بالحصول على الموارد الخام من دول المستثمر فيها لأجل استخدامها في صناعتها.

المطلب الثالث : مزايا و عيوب الاستثمار الاجنبي المباشر

يتميز الاستثمار الاجنبي المباشر بالتدفق المالي من المحيط الداخلي و الخارجي يتطلب توظيفه في مختلف الميادين الاقتصادية ، فقد نجد له آثار ايجابية و سلبية.

1- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر :

*** بالنسبة للدول المضيفة**

- الهيمنة الاقتصادية و السياسية للشركات الاجنبية و التدخل في الشؤون الداخلية للبلد المضيف.
- تساهم الاستثمارات في زيادة تدفق الأموال و بالتالي زيادة النشاط أو الحركة المالية مما يسمح بتطوير المؤسسات المالية.
- يساهم في خلق مناصب جديدة.
- يعتبر الاستثمار وسيلة نقل التكنولوجيا و بهذا يتم اقامة مشاريع استثمارية ذات مستوى فني متقدم و اكتساب تقنيات جديدة للإنتاج.
- تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة حجم الصادرات خارج مجال الطاقة.

*** بالنسبة للدول القائمة به**[1]

- يضمن دخول رؤوس الأموال على المدى المتوسط و الطويل و ذلك في صيغة الارباح المحققة في الدول المضيفة و التي يتم تحويلها الى الدول المصدرة له.
- استغلال المواد الأولية المتوفرة في الدول المضيفة و خاصة منها الدول النامية و من تم ضمان التموين و تغطية الحاجة في هذا السياق خدمة لاقتصادياتها.

[1] حميد الجميل**"دراسات في العلاقات الاقتصادية الدولية"**، اكاديمية الدراسات العليا، الطبعة الاولى، طرابلس، ليبيا، ص 385.

- استغلال اليد العاملة الرخيصة بدلا من اليد العاملة ذات تكلفة (الأجور و الرواتب) في الدول القائمة به.
- استغلال المناخ الطبيعي للإنتاج الى جانب استغلال فرصة سعة الأسواق التابعة للدول له ، اين سيتم احتكارها و السيطرة عليها لغياب المنافسة المحلية في المدى القصير و المتوسط ، الشيء الذي تجسده الشركات المتعددة الجنسيات.
- الحصول على الامتيازات الإغرائية التي تقدمها الدول المضيفة التي تمتلك الموارد المالية ، أو القروض مسيرة .... الخ و هذا ما يسمح بتدليل العراقيل و مختلف العقبات التي تعيق تجسيد الاستثمار.

2- عيوب الاستثمار الاجنبي المباشر

*** بالنسبة للدول المضيفة[1]**

- إن مساهمة مشروعات الاستثمار الأجنبي في تحقيق أهداف الدول النامية الخاصة بتوفير رأسمال اجنبي و لتحسين ميزان مدفوعاتها أقل بكثير بالمقارنة مع المشروعات المملوكة ملكية مطلقة من طرف المستثمر الأجنبي.
- الهيمنة الاقتصادية و السياسية للشركات الأجنبية و التدخل في الشؤون الداخلية للبلد المضيف.
- نظرا لاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني ، فقد يؤدي إلى صغر المشروع ، و بالتالي تقليل من اسهاماتها في تحقيق أهداف الدولة خاصة فيما يخص زيادة فرص التوظيف و التحديث التكنولوجي و إشباع حاجات السوق المحلية من المنتجات و انخفاض معدل العملات الأجنبية

[1] عبد السلام ابو قحف"اقتصاديات الاعمال و الاستثمار الدولي"، 1992 ص ص 366 368

*** بالنسبة للدول القائمة به[1]**

- قيمة المشروع و حجمه و احتياجاته الى راس مال كبير.
- قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية الى اقصاء الطرف الاجنبي و هذا يتنافى مع اهداف المستثمر الاجنبي في البقاء و النمو و الاستقرار في السوق.
- تأثير انخفاض قدرات المستثمر الوطني المالية و الفنية سلبا على فعالية مشروع الاستثمار في تحقيق الاهداف الطويلة و القصيرة الآجل.

[1] عبد السلام ابو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 370

المطلب الرابع : اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر [1]

1- الاستثمار المشترك :

يقوم هذا النوع من الاستثمار على أساس المشاركة مع رأس المال الوطني و تتحدد نسبة المشاركة في رأس المال المشروع في ضوء القانون الداخلي للدولة المضيفة ، و لذا يعرف الاستثمار المشترك على أنه كل استثمار يشترك فيه طرفان (شخصيتان معنويتان تابعتين للقطاع العام أو الخاص) أو أكثر ، و يمكن أن تأخذ المشاركة حصة في رأس المال الادارة ، الخبرة و براءات الاختراع ، إذ ينطوي هذا الاستثمار على عمليات انتاجية أو تسويقية ، و يكون أحد الاطراف فيها شركة دولية تقوم بإدارة المشروع دون أن يكون لها السيطرة المطلقة عليه.

2- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الاجنبي :

هو أكثر أنواع الاستثمارات الاجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات ، و تجدر الاشارة الى أن هذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع الانتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من النشاط الانتاجي أو الخدماتي بالدول المضيفة.

3- مشروعات أو عمليات التجميع :

هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأول (الاجنبي) بتوفير المكونات الاصلية لمنتج معين على أن يقوم الطرف الوطني بتجميعها لتصبح منتوجا نهائيا. و في بعض الاحيان قد يقيم الطرف الاجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة.

[1] بكطاش فتيحة، مقلاتي سفيان"المقاربة النظرية للاستثمار الاجنبي المباشر"، بدون سنة، ص 84-85.

المبحث الثاني : دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر

الاستثمار الاجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة الاجل في حد ذاته عملية تحتاج الى القيام به و له دوافع مختلفة بالنسبة للدول المضيفة أو المصدرة.

المطلب الأول : الدوافع القائمة وراء الاستثمار الاجنبي المباشر

هي الاهداف التي يطمح اليها المستثمر و يرغب في تحقيقها في هذا السياق نبلور ما يلي :

- الدوافع الكامنة وراء القيام بالاستثمار الاجنبي المباشر .
- الدوافع الكامنة وراء اجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر

*** دوافع المستثمر الاجنبي**

- الاختراق الجاد و الكبير للأسواق العالمية فهو الدافع الأول الذي يجعل الشركات متعددة الجنسيات تقرر تفضيل التدويل بدلا من التصدير.
- يكمن في تجنب مختلف العوائق المحتملة التي تعترض حركة الاستثمار و التجارة مثل الضرائب و الرسوم.
- منها ما شكل مصدرا حقيقيا للمواد الأولية من مناجم الحديد و الصلب ، و منابع البترول و هذا ما جعل بالضرورة المستثمر الأرضي يدرك أنها مواقع هامة للاستثمار و هذا ما ينطبق على الشركات البترولية الكبرى الموجودة في الجزائر مثلا.

*** دوافع اجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر من طرف الدول المضيفة**

يمكن تلخيصها فيما يلي[1] :

- جعل القسم الأجنبي يساهم في إيجاد حل ممكن لحل مشكلة البطالة المحلية التي تتخبط فيها هذه الأخيرة.
- دافع الحصول على التكنولوجيا بغية الاستفادة منها.
- اجتذاب الاستثمار الاجنبي بمثابة وسيلة تمويله للدول المضيفة له أي أداة تمويله الخارجية.

المطلب الثاني : محددات الاستثمار الاجنبي المباشر

المحددات الواجب توفرها و التي لا يمكن بدونها قدوم المستثمرين تتمثل في :

أ- الاستقرار السياسي :

إن وجود استقرار سياسي مستقر قائم على الحرية و كفالة حقوق الانسان و ينال رضا مواطني تلك الدولة. ويعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في جذب المستثمرين و دفعهم للتوطن في بلد ما للاستثمار ، فمن غير المعقول أن يقبل المستثمر الاجنبي على إرساء مشاريع استثمارية في دولة ما تتميز بالتغير المستمر في الحكومات و الاضطرابات الداخلية.

[1] فارس فضيل"اهمية الاستثمار الاجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة(الجزائر، مصر، السعودية)"من مذكرة نيل شهادة الماجيستير 2001/2000، ص 76.

ب- حجم السوق :

يتأثر الاستثمار الاجنبي المباشر بحجم الطلب على منتجات المشروع الاستثماري و الذي يحدده حجم السوق و احتمالات نموه ، فوجود المشروع الاستثماري في منطقة ذات استهلاك كبير يوفر العديد من التكاليف التي يتحملها المستثمر و هذا راجع للطلب الكبير على المنتوج و من تم العمل على استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة و منه تخفيض تكلفة انتاج الوحدة الواحدة في ظل تباث التكاليف الثابتة ، باعتبار أن الاستثمار الاجنبي المباشر استثمار طويل الاجل و منه فإن المستثمر عند توطنه في دولة ما للاستثمار خلال هذه المدة الطويلة فإنه يأمل زيادة الارباح على مدار العمر[1].

ج- سياسات اقتصادية كلية مستقرة[2] :

وجود بيئة اقتصادية كلية تتسم بالتحرر و المرونة و الوضوح ، و تتميز بالاستقرار و غير متضاربة في الاهداف و تتكيف مع التغيرات و التحولات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني و على مستوى التحولات العالمية كلما كانت في مجموعها جاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر.

و من الضروري أن تحتوي السياسة المالية على الحوافز الضريبية المناسبة و سعر و عبئ ضريبي مناسب لتكون مشجعة للاستثمار و من ناحية اخرى تضم سياسة للإنفاق العام تؤدي الى تقوية البنية الاساسية و هو ما يؤدي الى جذب الاستثمار ، و من الضروري أن تكون السياسة النقدية توسعية و متوافقة مع حجم النشاط الاقتصادي ، و سياسة التجارة الدولية لابد أن تعود تحررية ، و كذلك السياسة السعرية و أيضا سياسة سعر الصرف كلما كانت تحررية و واقعية كلما أدت لجذب الاستثمار.

[1] أميرة حسب الله محمد"محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و الغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة(تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)"، دار الجامعة، الاسكندرية، 2005، ص 35.
[2] عبد المطلب عبد الحميد"العولمة الاقتصادية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص 220-221.

د- الاطار التشريعي و التنظيمي للاستثمار :

إن توفر الاطار التشريعي و التنظيمي الذي يضبط الاستثمار الاجنبي المباشر من العوامل المهمة في اجتذابه ، فلابد من توفر :

- وجود قانون موحد للاستثمار خال من الغموض و يتميز بالثبات و الشفافية.
- أن يكفل قانون الاستثمار حوافز و اعفاءات جمركية و ضريبية للمستثمر.
- ضمان الحماية للمستثمر من المخاطر كالتأميم و المصادرة و تكفل له حرية تحويل الارباح للخارج.
- وجود نظام قضائي يكفل تنفيذ القوانين و التعاقدات وحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمرين و الدولة المضيفة بكفاءة عالية.

هـ- بنية أساسية مناسبة :

إن حالة و وضعية البنية الاساسية تؤثر تأثيرا كبيرا على قرار الاستثمار لدى العديد من المستثمرين ، و هذا راجع الى مساهمتها في تخفيض التكاليف و بالتالي زيادة أرباح المستثمر.

شبكات النقل المصممة تصميما جيدا (الطرق ، الموانئ ، المطارات و السكك الحديدية) تساهم في توزيع الانتاج و الوصول الى كافة أسواق الدولة المضيفة ، و شبكة الاتصالات السلكية و اللاسلكية عالية التطور التكنولوجي تمكن من سهولة و سرعة الاتصال بين الفروع و المركز الرئيسي للشركات متعددة الجنسيات.

و- مدى توفر المواد الأولية :

إن توفر المواد الاولية و سهولة الحصول عليها تعد من أكثر العوامل المفسرة لحركة الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، لأجل هذا و لمدة طويلة ظل تموقع المؤسسات في اطار دائرة استغلال المواد الاولية (صناعات استخراجية ، تحويلية و زراعية) ، إلا أن أهمية القرب من المواد الاولية لم تعد مؤثرا قويا ، فبتطور التكنولوجيا تسمح بنقلها دون تكلفة كبيرة كما تسمح باستغلال مصادر أو مناطق اعتبرت غير قابلة للاستغلال و ليست ذات مردودية.

ز- الحوافز المقدمة من طرف الدول المضيفة :

هناك العديد من الحوافز المقدمة من طرف حكومات الدول المضيفة للشركات الاجنبية من بينها :

1- الحوافز المالية :

حوافز في شكل خفض الضرائب بالنسبة للمستثمر الاجنبي تأخذ أشكال مختلفة مثل : الاعفاءات الضريبية و الاستثناءات من رسوم الاستيراد عل المواد الخام و المواد الوسطية و السلع.

2- الحوافز التمويلية :

تتضمن قيام حكومات الدول المضيفة بتزويد المستثمر الاجنبي بالأموال بشكل مباشر ، و قد يكون التمويل في شكل منح استثمار أو تسهيلات ائتمانية مدعمة[1].

[1] محمد زيدان"**الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،ديوان المطبوعات الجامعية،العدد 2006ط1،ص 120.

3- حوافز أخرى :

- تخصيص اعانات للبنية التحتية.
- تخصيصات للخدمات.
- أفضلية السوق.
- تعاملات خاصة بالتمويل الخاجي.

المطلب الثالث : مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر [1]

1- مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة

- أغلب المشاريع التي يقيمها المستثمرين الاجانب تكون في مجال السلع الخدمية و الاستهلاكية فقط ، حيث الربح السريع و الوفير ، الذي لا يخدم البلد المضيف كثيرا ، و يتفادون الاستثمار في الصناعات الاستراتيجية و الثقيلة.
- إن تدخل حكومات الدول المصدرة للاستثمارات الاجنبية المباشرة من خلال ادارة الشركات متعددة الجنسيات و توجهها لخدمة أهدافها التوسعية ، يؤدي الى خروج هذه الشركات عن سيطرة الدول المضيفة.
- مخاطر تغير القوة الشرائية لوحدة النقد و قد تنشأ عن تقلب اسعار صرف العملة الاجنبية.
- التخوف من فقدان السيطرة على بعض الصناعات الوطنية و الحساسة مثل الاتصالات و النقل و التمويل و صناعة السيارات و الصناعات البترولية و الالكترونيات ، بحيث ينظر كثير من اصحاب القرار أنه تبقى هذه الصناعات تحت السيطرة الوطنية.

[1] ماجد احمد عطا الله، مرجعسبق ذكره، ص 105.

2- مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به

أ- خطر حجم السوق في الدول المضيفة :

حيث لا يشجع السوق الصغير عبى الاستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة ، و عادة ما يعبر عن حجم السوق بالناتج المحلي.

ب- خطر التضخم :

تعكس ارتفاع معدلات التضخم حالة عدم الاستقرار في السياسة الاقتصادية ، و هذا ما لا يشجع الاستثمار الاجنبي المباشر ، لأن التكلفة النسبية للإنتاج في الاقتصاد ستزداد بالمقابل.

ت- خطر تغيرات سعر الصرف :

و المتمثل في درجة المخاطر على جذب الاستثمار ات الاجنبية المباشر ة المترتبة على تغيرات سعر الصرف ، من خلال أن التغيرات الكبيرة و المفاجئة في سعر الصرف سوف تجعل المبالغ التي تم استثمارها في البلد المضيف و بعد تحويلها الى عملة بلد المستثمر يكون ناتج صرفها أقل ، و هذا ما يشكل خطر كبير يمكن أن يواجه المستثمر الاجنبي ، مما يدفع الى تخفيض الاستثمارات الاجنبية المباشرة مستقبلا في هذه الدولة.

المبحث الثالث : واقع الاستثمار الاجنبي المباشر

المطلب الاول : معيقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

بالرغم من النتائج الايجابية المحققة في الأعوام الأخيرة إلا أن العمل لابد أن يتواصل لتحقيق اتفاقيات تناسب امكانيات الجزائر أو سوق تحاول عرض أهم المشاكل التي تعترض الاستثمار الأجنبي.

1- القطاع المالي و السكني[1]

إن إصلاح النظام المالي و تحديث وسائل التسيير و التدخل في السوق المالية أصبح ضروري ليواكب الإصلاحات الاقتصادية ، و ذلك لتحقيق النتائج المرجوة للاستثمار الأجنبي المباشر.

و بعد اجراء تحقيق على المناخ الاستثماري في الجزائر تبين أن هناك نوع من التعقيد في تحويل العوائد و الارباح من طرف المؤسسات الاجنبية . بالإضافة الى انعدام الوسائل الكفيلة بتغطية التغيرات في معدلات الصرف و الفائدة تؤدي الى عدم وجود الثقة الكاملة في النظام المالي من طرف المستثمر الاجنبي.

2- العراقيل المرتبطة بالوضعية الاجنبية

إن وجود عدم الاستقرار الامني في الجزائر في بداية التسعينات ، أصبح مؤشر عالمي و ذلك بالرغم من اثاره كمشكل يعيق الاستثمار الاجنبي كما يجب لفت الانتباه الى أهمية الاستقرار الامني في جذب المستثمرين الاجانب ، حيث يؤدي الى استقرار كافة المؤسسات الدولة و بالتالي حماية مصالح المستثمرين[2].

[1] دلال فطمة"الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خارج ظلق المحروقات"، اطروحة دكتوراه، البليدة 2008/2007، ص 87
[2] مرجع سابق، ص 47.

3- السوق السوداء أو السوق الموازية

إن السوق السوداء من أهم مخاوف المستثمرين ، حيث يلعب هذا السوق دور مهم في الاقتصاد الوطني ، فالأسعار المعروضة في هذه الأسواق تكون أقل و بالتالي امكانية تحطيم أسعار منتجات المستثمرين الاجانب.

4 - مشكل العقار[1]

تتمثل في عدم توزيع الاختصاصات ، أدى الى تدخل في صلاحية و مصادر القرار. و بالنتيجة تعدد الإجراءات القانونية ، و غياب المصداقية لقرار المسح.

1- بالنسبة للمناطق الصناعية[2] :

تعتبر المناطق الصناعية وسيلة فعالة لانتشار مساحات لإنجاز مشاريع كبرى و التي تعرف بعض المشاكل أهمها :

- فراغ قانوني يخص الامتيازات الخاصة بالمناطق الصناعية.
- عدم الوضوح في وضع العقار و عدم مشروعية بعض القرارات التي تخص منح عقارات مما يؤدي بالمتعاملين الى رفع وقع بصمتهم.
- جهود الامكانيات العقارية و المنشآت القاعدية.

2- مناطق النشاط[3] :

هي مساحات منشأة عن طريق الولاية أو البلدية ، و لكن هذا الانشاء قد تم مثلا في ولاية البليدة في غياب وسائل التخطيط العمراني. و كانت النتيجة مساحات غير مهيأة ، عدم وجود طرق تسهل الاتصال ، تحويل المساحات الى فائدة السكن و التجارة.

و يعود مشكل العقار الى عراقيل مثل عدم الحصول على رخص البناء دون عقد ملكية.

[1] دلال فطامة، مرجع سبق ذكره، ص 73-74.
[2] عبد القادر خديجي"دراسة الحوافز الممنوحة للاستثمار في البلدان النامية"طبعة 2، 2007، ص 82.
[3] دلال فطامة، مرجع سبق ذكره،ص 75.

المطلب الثاني :الإصلاحات الاقتصادية لاجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر

يمكن تلخيص مختلف سياسات الاصلاحات الاقتصادية التي طبقت في الجزائر لتحسين مناخها الاستثماري من أجل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

1- الإصلاحات المتعلقة بالاستقرار الكلي[1] :

للقيام بهذه الإصلاحات قامت الجزائر بطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي من أجل معالجة مختلف الاختلاف التي تعاني منها و التي تمكنها من الحد من العجز في موازين المدفوعات و الموازين العامة ، و هذا عن طريق تخفيض النفقات العامة و زيادة الإيرادات العامة ، و تخفيض في معدلات التضخم و البطالة ، و الى جانب ذلك تحديد سعر الصرف و تحديد الأسعار ... الخ.

لهذا دخلت الجزائر في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي من أجل تصحيح الأوضاع الاقتصادية حيث أبرمت معها اتفاقيتين :

أ- اتفاق الاستعداد الائتماني الأول :

أمضت الجزائر أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي عن طريق المفاوضات السرية في 30 ماي 1989 و التي تحصلت بموجبه على قرض قيمته 300 مليون دولار لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير حيث حددت هذه الاتفاقية بسنة واحدة حيث تلتزم الجزائر بالشروط التالية :

- الصرامة في اتباع السياسة النقدية.
- التخلص من عجز الميزانية العامة.

[1] المعدي رحال، وهيبة حلوفي"مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر في ظل التغيرات الراهنة"، تشخيص و استشراف.

لتفعيل هذه الاتفاقية و الالتزام بشروطها تم اصدار قانون رقم 389 في 05 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار و هذا من أجل ارساء أسس نظام السوق عن طريق تحرير الاسعار حيث أصبح يتحدد على أساس التكلفة و قوى العرض و الطلب و المنافسة الاقتصادية.

ب- اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني :

لقد جاء هذا الاتفاق بمواصلة الاصلاحات ، مما جعل المفاوضات تستمر بين الحكومة الجزائرية و صندوق النقد الدولي ، حيث توصلا إلى اتفاق ثاني في 3 جوان 1991 لمدة 10 أشهر و تتمحور اهدافه فيما يلي :

- تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، و هذا من خلال فتح المجال أمام المؤسسات العمومية و الخاصة.
- ترشيد عملية الاستهلاك و الادخار.

2- سياسات الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية[1] :

لقد جاءت هذه السياسات بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين حيث اتجهت الجزائر الى صندوق النقد الدولي و البنك العالمي للمرة الثالثة لإبرام اتفاقية في اطار برنامج التثبيت الاقتصادي و التصحيح الهيكلي.

أ- بالنسبة للسياسة النقدية:

قبل عملية الاصلاح الاقتصادي كان عجز الميزانية يمول عن طريق الاصدار النقدي مما أدى الى رفع معدل التضخم و عدم توازن الحساب الخارجي ، منه لا يمكن القول أنه توجد سياسة نقدية واضحة ، و ذلك للتداخل بين الخزينة العامة و البنك المركزي من جهة و ضعف الوساطة المالية.

[1] الملتقى الدولي حول **"دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي"**، كلي العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة ام البواقي،يوم 9و10 افريل 2013.

ب- بالنسبة لسياسة سعر الصرف :

أعطى التجديد الاداري للدينار مقابل الدولار قيمة أعلى و غير حقيقية للدينار الجزائري الذي أدى به الى احداث عجز في الحساب الجاري الخارجي للدولة و ظهور سوق موازية للعملات الاجنبية و من تدابير سياسة سعر الصرف :

- ايجاد نظام سعر صرف مرن.
- توفير سوق العملة مابين البنوك.

خلاصة الفصل :

للاستثمارات الأجنبية أهمية حيث تعتبر الصورة المعبرة للنمو و التقدم الوطني و هي الصورة المعبرة عن مدى تحقق المعيشة و الرفاهية الاجتماعية ، و من خلال هذه الأهمية يمكن اعتبار الاستثمارات كأداة تستعملها الدولة لتعديل الوضع الاقتصادي و تعتبر احدى الوسائل الضرورية لتطوير المنشآت و توسيعها ، فقد يسعى المستثمر الى تحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق الاستثمار و ذلك من أجل الحفاظ على مكانة و تحسين علاقته مع الغير.

لقد توصلنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو حركة رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل ، و أن له أشكال و أهداف ور مخاطر يسعى كل طرف من أطرافه الى الاستغلال الأحسن فيها ، و بطبيعة الحال فإن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يستوجب تهيئة المناخ الاستثماري المحفز له و للاستفادة إلى أقصى حد من مزاياه و محاولة التغلب على عيوبه.

الفصل الثالث

الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية القطاع السياحي

دراسة حالة الجزائر 2010-2018

مقدمة :

لقد سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى تحسين مستواها الاقتصادي من خلال تحسن مناخها الاستثماري و القيام بإصلاحات اقتصادية شاملة قصد جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة كون أن هذا النوع من الاستثمارات يساهم في التنمية الاقتصادية الوطنية باستغلال الإمكانيات الضخمة المتنوعة التي تتوفر عليها خاصة الثروات الطبيعية و الطاقوية التي تشكل فرصا حقيقية ، لكن يبقى قطاع المحروقات حائزا على نصيب الأسد من هذه الاستثمارات.

تلعب الاستثمارات السياحية الوطنية و الأجنبية أهمية بالغة في إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر باعتبارها أداة فعالة لتنفيذ الأهداف المالية لتلك الإستراتيجية، حيث أن البيئة الجاذبة هي تلك التي تنجح في جذب الاستثمار إليها.

المبحث الأول : إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر

المطلب الأول : تعريف إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر[1]

أصبح الاهتمام بالقطاع السياحي و النهوض به ضروريا ، لهذا تولت الجزائر القيام بأعمال تحسين كبيرة حول رهان التنمية السياحية ، و هذا ما تطلب استراتيجية حكيمة من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT ، فلا يقتصر على كونه اطارا مرجعيا تتضمن ضمنه المبادرات العمومية و الخاصة الى غاية سنة 2030 ، انما برسم برنامجا لتطوير السياحة الجزائرية و اختيار هذه الفترة الزمنية لم يحدد بالصدفة بل كان نتيجة جهود المخطط التوجيهي للتنمية السياحية آفاق 2030 (SDAT).

لتبني سياسة جديدة للدولة الجزائرية بحيث يعد جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الاقليم في آفاق 2030 (SNAT) فهو المرآة التي تعكس لنا مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة و ذلك من أجل تحقيق توازن ثلاثي يشمل الرقي الاجتماعي و الفعالية الاقتصادية و الاستدامة البيئية بالنسبة للعشرين سنة المقبلة.

ادركت الجزائر بضرورة تعزيز قطاع السياحة و عصرنته ، اذ شرعت الوزارة الوطنية في اعداد خطة حول تطوير السياحة من خلال تسطير برنامج مستقبلي و الذي يتمثل في المخطط لتوجيهي للسياحة (SDAT) 2025 الذي اطلق سنة 2008 كاطار استراتيجي و مرجعي للسياسة السياحية على المدى القصير (2009) و المتوسط (2015) و البعيد (2025) و الذي تم تعديله الى سنة 2030. و يعد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية جزء من المخطط الوطني للتهيئة الاقليمية و الذي تقرر اعداده و تحديد معالمه بالقانون 10-02 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 و المتعلق بتهيئة الاقليم و التنمية المستدامة.

[1] وزارة تهيئة الاقليم البيئة و السياحة، **"المخطط الاستراتيجي"**الحركيات الخمسة و برنامج الاعمال السياحية ذات الاولوية ، ص 17.

المطلب الثاني : أهداف المخطط الاستراتيجي للتنمية السياحية 2030

تبنت الجزائر إستراتيجية لتنمية السياحة الى غاية سنة 2030 ، بهدف تحسين صورة الجزائر السياحية بالخارج و جذب الاستثمارات من أجل تسويق المنتج السياحي ، كما بادرت بإصلاح منظورها لتأهيل العاملين في مجال السياحة ، بمشاركة هيئات دولية على رأسها المنظمة العالمية للسياحة ، و التركيز على عامل تكوين كل الفاعلين في القطاع من مختصين و خبراء و عمال الفنادق و المرشدين السياحيين ، حيث أن متطلبات السياحة لا تقتصر فقط على المرافق ، و انما هناك خدمات تغطي احتياجات السائح بمفهومها الواسع.

تستهدف السياسة السياحية الجديدة ضمن هذا المخطط من الأهداف العامة و هي :

- تحسين التوازنات الكلية : التشغيل ، النمو ، الميزان التجاري و المالي و الاستثمار.

- توسيع الآثار المترتبة عن هذه السياسة الى قطاعات أخرى (الصناعة الثقيلة ، لنقل ، الخدمات ، الشغل)

- المساعدة على مجمعة المبادلات و الانفتاح سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.

- التوفيق بين الترقية السياحية و البيئية : و يتعلق الامر بإدماج مفهوم الديمومة من مجمل حلقة التنمية السياحية.

- تثمين التراث التاريخي ، الثقافي و الشعائري ، فكون هذه العناصر تمثل عوامل جذب هامة ، لذلك فان استراتيجيات السياحة عليها احترام التنوع الثقافي و حماية التراث و المساهمة في التنمية المحلية.

- التحسين الدائم لصورة الجزائر : يرمي برنامج بناء صورة الجزائر الى احداث تغيرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون اتجاه السوق الجزائرية ، ضمن آفاق تجعل منها سوقا هامة و ليست ثانوية .

1. الاهداف المادية : 2008 – 2015

ان هدف الجزائر في نهاية 2015 هو استقبال 2،5 مليون سائح ، فهي تحتاج الى 75.000 سرير من النوعية الجيدة.

هدف الاقطاب ذات الاولوية هو تحقيق ما يقارب قدرة الاستقبال المتوقع أي 40.000 سرير بمقاس دولي منها 30.000 من الطراز الرفيع في المدى القصير جدا و 10.000 سريرا اضافي في المدى المتوسط.

بالإضافة الى توفير 400.000 منصب شغل.

جدول (1) : خطط الاعمال السياحية لآفاق 2015

السنة	2007	2015
عدد السواح	1،7 مليون	2،5 مليون
عدد الاسر	84.869 يعاد تأهيلها	75.000 سرير فخم
المساهمة في الناتج المحلي الخام	%1،7	%3
إيرادات (مليون دولار)	250	1500 الى 2000
مناصب الشغل المباشرة و غير المباشرة	200.000	400.000
تكوين مقاعد بيداغوجية	51.200	91.600

من خلال الجدول رقم: (1) نلاحظ أن الجزائر تطمح خلال 08 سنوات إلى مضاعفة قدراتها وهذا ما يبين ويؤكد على اهتمام الدولة بتنمية القطاع، لكن بالرغم من هذا لا يزال الطموح أكبر من المخصصات بالمقارنة مع دول الجوار التي تمتلك أقل قدرات وأقل إمكانيات، بحيث الجزائر تطمح إلى 2.5 مليون سائح آفاق (2015)

أما مساهمة القطاع في الناتج المحلي الخام فكانت بمعدل تطور الزيادة في الإيرادات السياحية بما يقارب 7 إلى 9 مرات أضعاف مقارنة بسنة 2007 ،بينما قدرت الزيادة في عدد المناصب التي يوفرها قطاع السياحة في حدود الضعف مقارنة بما هو موجود سنة 2007 . كما وضعت الخطة تصور لتطوير اليد العاملة المؤهلة في نهاية الفترة لتبلغ المناصب البيداغوجية المتاحة 124000 مقعدا بيداغوجيا.

2. الاهداف النقدية : 2008 – 2015

لتنفيذ خطة العمل و الوصول الى الاهداف المادية تحتاج الجزائر الى ميزانية معتبرة خلال الفترة 2008 – 2015 الى 215 مليار دولار أي ما يعادل 350 مليون دولار سنويا.

و في اطار دفع عجلة التنمية السياحية فمن المخطط التوجيهي للتهيئة على المدى البعيد آفاق 2030 تم التخطيط لإنجاز قرى سياحية عبر كامل الاقطاب السياحية الموضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (02) : القرى السياحية المراد انجازها في إطار المخطط التوجيهي 2030

الاقطاب	اسم المشروع	المستثمر	الاسرة
القطب السياحي شمال شرق	القرية السياحية مسيدة	الشركة الاماراتية ELLC	2440
القطب السياحي شمال شرق	القرية السياحية سيدي سالم	الشركة السعودية سيار	4938
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية اقريون بجاية	سيفيتال	1282
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية صيران بومرداس	الشركة الاماراتية ELLC	2697
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية MEDISEA بومرداس	الشركة الامريكية التونسية الجزائرية سياح	17510

القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية عين طاية الجزائر	الشركة الاماراتية ELLC و المجموعة الكويتية	5985
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية موريتي الجزائر	الشركة الاماراتية EMIRAL	2004
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية الساحل الجزائري	شركة التنمية الفندقية الجزائرية	460
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية سيدي فرج الجزائر	الشركة الاماراتية القدرة	360
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية زرالدة	الشركة السعودية سيدار	6885
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية العقيد عباس تيبازة	الشركة الاماراتية إعمار	1240
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية واد بلاح سيزاري تيبازة	مجموعة سيفيتال	1426
القطب السياحي شمال غرب	الحلم السياحي وهران	مراغ وهران	5900
القطب السياحي شمال غرب	هيليوس كريستيل وهران	إقامة هيليو فرنسا	220
القطب السياحي شمال غرب	موسكارده تلمسان	الشركة الاماراتية ELLC	732
القطب السياحي شمال غرب	قصر ماسين تيميمون أدرار	مجموعة الجنوب SID	92
القطب السياحي شمال وسط	حديقة دنيا الجزائر	الشركة الاماراتية ELLC	1.000
المجموع			55.166

المصدر: وزارة السياحة و الصناعة التقليدية www.mta.gov.dz/acceuil.htm

يتبين من الجدول أنه سيتم انجاز حوالي 17 قرية سياحية موزعة حسب الاقطاب السبعة ، و نلاحظ بأن الاقطاب الشمالية تحتوي على 16 القرى السياحية ، في حين كان نصيب الجنوب بقرية واحدة بطاقة ايواء 92 سرير فقط ، و أن أغلب المستثمرين أجانب خاصة من الامارات.

المشاريع ذات الأولوية لتنمية القطاع السياحي :

في اطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية تتمثل أهم المشاريع في :

- فنادق السلسلة : عدد الاسرة من كل الانواع تقدر بـ 29.286 سريرا.
- عشرون قرية سياحية متميزة و أرضيات جديدة مبرمجة مخصصة للتوسع السياحي.
- اطلاق 80 مشروعا سياحيا في ستة أقطاب سياحية بامتياز.

جدول رقم (03) : يوضح أهم المشاريع قيد الانجاز بالأقطاب السياحية على المستوى الوطني[1]

الأقطاب السياحية بامتياز	عدد المشاريع
شمال شرق	23
شمال وسط	32
شمال غرب	18
الجنوب الغربي للواحات	04
الجنوب الغربي توات قورارة	02
الجنوب الأكبر الهقار	01
المجموع	80

من الجدول يلاحظ أنه ينتظر أن تساهم مجموع المشاريع قيد الانجاز بالأقطاب السياحية الستة الى تحقيق طاقة ايواء جديدة تقدر بـ 5986 سريرا و توفير 8000 منصب شغل.

[1] وزارة تهيئة الاقليم و البيئة و السياحة الجزائرية **"المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة: برنامج أعمال ذات أولية"** ، ص 19

المطلب الثالث :الآليات الخمس لتطوير السياحة في حدود 2030

اعتمد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لتطوير السياحة أفاق 2030 على خمس آليات هي كالتالي1 :

1- مخطط وجهة الجزائر :

لتحسين صورة الجزائر كبلد سياحي ، تبنت السلطات العمومية مخطط يقوم على ثلاث اجراءات هي:

- وضع استراتيجية لتسويق المنتوج السياحي الجزائري (دراسة العرض و الطلب السياحي ، تحديد الاسواق المستهدفة ، تحديد الاستراتيجية التجارية).
- ترقية وسائل الاتصالات لخدمة السياحة الجزائرية.
- وضع نظام دائم لمتابعة تطور القطاع السياحي.

2- تطوير اقطاب الامتياز السياحي : Pôles Touristiques d'excellence

عمل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 على النهوض بأقطاب الامتياز السياحي التي تتوفر على مؤهلات طبيعية ذات نوعية و مؤهلات أخرى و التي تسمح لها باستقطاب السياح الداخليين و الخارجيين و تتمثل اقطاب الامتياز السياحي في عدد من القرى السياحية للامتياز.

[1] مغاري عبد الرحمان ، تطور سياسات الاستثمار السياحي في الجزائر (1962-2012) ، ملتقى الدولي الاول التنمية السياحية و علاقتها بالتنمية المحلية الابعاد و الآفاق كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية ، قسم العلوم الاجتماعية ، جامعة الطارف ، الجزائر ، يومي 3-4 مارس 2015 ص 25.

جدول رقم (04) : توزيع القرى السياحية للامتياز على الأقطاب السياحية للامتياز

الأقطاب السياحية للامتياز	القرى السياحية للامتياز
قطب الامتياز السياحي الشمالي الشرقي	عنابة – الطارف – سكيكدة – قالمة – سوق اهراس – تبسة
قطب الامتياز السياحي الشمالي الغربي	مستغانم – وهران – عين تموشنت – معسكر – بلعباس – غليزان
قطب الامتياز السياحي شمال وسط	الجزائر العاصمة – تيبازة – بومرداس – البليدة – عين الدفلة – المدية – البويرة – تيزي وزو - بجاية
قطب الامتياز السياحي الجنوبي الشرقي (الواحات)	غرداية – بسكرة – الوادي – المنيعة
قطب الامتياز السياحي الجنوبي الشرقي	توات – القوارة – القصور – ادرار –تميمون – بشار
قطب الامتياز السياحي الجنوب الكبير	طاسيلي– ناجر – اليزي – جانت – الهقار – تمنراست

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم و البيئة و السياحة

3- مخطط النوعية السياحية (PQT)

يهدف هذا المخطط إلى تحسين نوعية العرض السياحي و تحسين صورته داخليا و خارجيا ، و هذا من خلال إشراك الفاعلين السياحيين من فنادق كبيرة ، مطاعم كبيرة ، وكالات السياحة و الأسفار ، الدواوين المحلية الرئيسية للسياحة ، و لتحقيق هذا المخطط تم التركيز على نوعية ال ، استعمال التكنولوجيا الإعلام و الاتصال لتحسين نوعية السياحة و مواجهة التطور الحاصل في هذا المجال.

4- مخطط الشراكة بين القطاعين الخاص و العام :

تتحقق الشراكة القطاعين العام و الخاص عندما يتحقق المتعاملون العموميون و الخواص معا ، و ذلك من خلال تقسيم الموارد و الأخطار ، أو تعمل الدولة على تهيئة الإقليم و حماية المناظر العامة و وضع المنشآت الكبرى في خدمة السياحة ، كما يعمل القطاع الخاص على ضمان أساسيات الاستثمار السياحي

5- مخطط تمويل السياحة : (PFT)

بما أن السياحة ذات عائد استثماري فان عملية تحسين الربح و خاصة الربح الداخلي تتطلب إيجاد دعم و موافقة من الدولة في كل العمليات ، و ذلك بتحقيق الأهداف الخمسة التالية :

- حماية و مرافقة المؤسسة السياحية الصغيرة و المتوسطة.
- السهر على مراقبة المشاريع السياحية و مرافقة المستثمرين و أصحاب المشاريع.
- جذب و حماية كبار المستثمرين الوطنيين و الأجانب.
- تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي باللجوء الى الحوافز الضريبية و المالية.
- تسهيل و تكييف التمويل البنكي للنشاطات السياحية و خاصة في اطار بنك الاستثمار.

المبحث الثاني: واقع الاستثمارات الأجنبية السياحية في الجزائر.

المطلب الأول : المقومات المادية للاستثمار السياحي في الجزائر

إن تحقيق استثمار سياحي متنامي سيساهم في التنمية السياحية حيث أن الاستثمار الأداة الفعالة لتحريك القطاع من خلال إنشاء مشاريع جديدة أو تجديد المشاريع القائمة.

1- من ناحية المؤشرات السياحية :

تعتبر الجزائر من بين الدول القلائل على المستوى العالمي التي تتمتع بموارد و مناخات سياحية مختلفة و متنوعة تسمح لها بممارسة مختلف انواع السياحة.

1-1 مؤسسات الايواء السياحي : (الطاقة الفندقية)

لابد من دعم هاته المقومات بإمكانيات مادية لتسهيل النشاط السياحي و ذلك من خلال توفير طاقة فندقية بمختلف تصنيفاتها و البنية التحتية لتسهيل و تحسين الخدمات للسياح.

1-1-1 تطور عدد الفنادق وطاقة الإيواء :

تمثل المقومات الفندقية احدى المؤشرات المهمة في قياس مدى تطور و تقدم القطاع السياحي في أي بلد ، و الجزائر من بين الدول التي تعمل جاهدة على تحسين قدرات الاستقبال.

جدول رقم (05) :تطور وضعية مؤسسات للإيواء السياحي في الجزائر خلال الفترة 2010 -2018

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المنشآت السياحية (الفنادق)	1152	1184	1155	1174	1185	1195	1231	1289	1306
عدد الاسرة	92377	92737	96898	98804	99605	102244	107400	112264	112815

المصدر: WWW.ONS.dz/Tourisme-Rtml

من خلال الجدول نلاحظ التزايد المستمر لعدد الفنادق و الأسرة في الجزائر من الفترة 2010-2018 حيث بلغ عدد الأسرة حوالي 112815 سرير سنة 2018 بعدما كانت 92377 سرير سنة 2010 و يمكن تفسير هده الزيادة في عدد الفنادق و الأسرة الى الاهتمام و التوجه نحو هدا المجال و معرفتهم بمدى أهمية الفنادق في تطوير القطاع السياحي.

2-1-1 تصنيف عدد الاسرة :

يمكن تصنيف الفنادق إلى عدة أنواع حيث نذكر ما قسم حسب الدرجات و ما قسم حسب الشكل القانوني و سنحاول حصر عدد الاسرة حسب تصنيفات الفنادق كما يلي:

- حسب الدرجات :

فيما يلي جدول يبين تطور طاقات الإيواء حسب درجات الفنادق للفترة 2010-2018

جدول رقم (06):تطور طاقات الإيواء حسب الدرجات من 2010 إلى 2018

	5 نجوم	4 نجوم	3 نجوم	نجمين	نجمة واحدة	بدون تصنيف	الإجمالي
2010	4948	3560	13090	8070	3804	58905	92377
2011	4948	3750	13180	8070	3804	58985	92737
2012	4242	1600	5775	4605	8407	72269	96896
2013	4242	1600	5775	4605	10639	71943	98804
2014	4242	1800	5829	4605	10639	72490	99605
2015	4242	1800	5829	4605	11295	74473	102244
2016	6734	2810	7045	4425	11295	75111	107420
2017	6734	4508	5678	4565	11335	79444	112264
2018	6734	4510	5770	4601	11400	79800	112815

المصدر :ONS لعدة سنوات WWW.ONS.dz/Tourisme-Rtml

نلاحظ من الجدول أن طاقة الإيواء قد تطورت بشكل مستمر ، من إجمالي طاقة الإيواء كانت من نصيب عدد الاسرة في الفنادق غير المصنفة أي بدون نجمة و هذا الاختلاف التوزيع للطاقة الفندقية حسب فئاتها راجع للوضع الاقتصادي للدولة و طبيعة السياح الوافدين إليها ، و كذلك يرجع إلى كلفة الفنادق المرتفعة و مرد وديتها التي تأتي متأخرة بعض الشيء مما جعل المستثمرين الخواص يعزفون على الدخول في مشاريع هذا القطاع.

و كذا قلة خبرة المستثمرين الجزائريين فيه بالرغم من كل الإجراءات و التشجيع التي بدلتها الدولة من أجل الاستثمار في المشاريع الفندقية ، كما نلاحظ أن الفنادق ذات صنف نجمة واحدة أو نجمتين و الفنادق بدون تصنيف كانت أكثر من الفنادق ذات فئة ثلاثة نجوم أو أربعة و خمسة نجوم لتكلفة المشروع الجد عالية فتجد عزوف الشركات العالمية للفنادق للاستثمار في الجزائر مما يجعل المستثمر الخاص يستثمر في الفنادق غير المصنفة التي لا تكلف مصاريف كبيرة في انجازها و تسييرها.

الشكل رقم (02):تطور طاقات الإيواء حسب الدرجات من 2010 إلى 2018

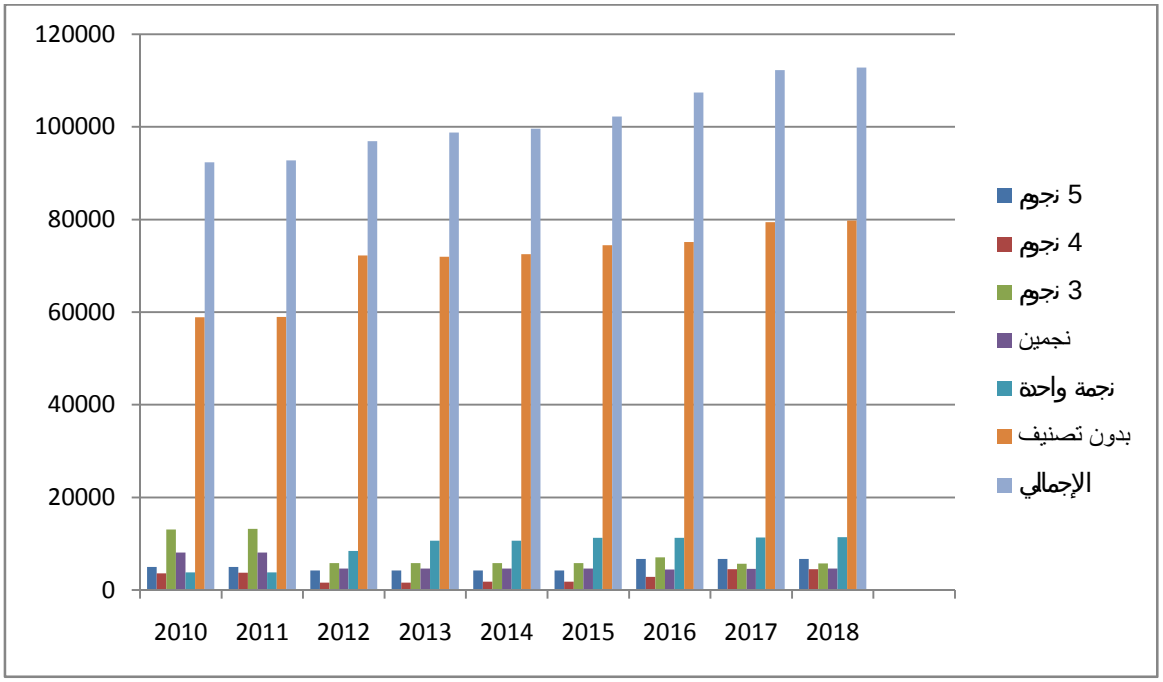

المصدر اعتمادا على الجدول رقم(06)

- حسب عدد الفنادق:

من حيث توزيع الطاقة الإيوائية يحسب عدد الفنادق وفق تصنيفها في الجزائر يعطى الجدول التالي:

جدول رقم (07):عدد الفنادق وفق تصنيفها في الجزائر (2010-2018)

	5 نجوم	4 نجوم	3 نجوم	نجمان	نجمة واحدة	بدون تصنيف	الإجمالي المصنف	الإجمالي العام
2010	13	39	77	72	58	893	259	1152
2011	13	64	60	74	58	915	269	1184
2012	08	05	38	46	116	942	213	1155
2013	08	05	38	46	149	928	246	1174
2014	08	06	39	46	149	937	248	1185
2015	08	06	39	46	158	938	257	1195
2016	13	12	51	46	158	952	279	1231
2017	13	23	59	48	159	987	302	1289
2018	13	23	59	50	170	991	315	1306

المصدر :ONS لعدة سنوات WWW.ONS.dz/Tourisme-Rtml

يلاحظ من الجدول (7) بان الفنادق المصنفة قدر عددها سنة 2018 ب 315 فندق مصنف من إجمالي الفنادق و المؤسسات المعددة لاستقبال السياح في الجزائر و التي بلغ عددها 1306 وحدة في نفس السنة.

بينما شهدت الوحدات و المؤسسات الفندقية غير المصنفة سنة 2018 ارتفاعا مذهلا مقارنة بالفنادق المصنفة مما جعل هدا الأمر ملفت للانتباه ,مما يجب التأكيد على الشروط المعتمدة دوليا في مجال الفندقة و تحسين مستوى الخدمات فيها و توفير الضروف الصحية و الأمنية للسياح داخل المؤسسات , و ان التتبع للحظيرة الفندقية في الجزائر نجدها في الامس القريب عرفت عجزا في هياكل الاستقبال و عراقيل كبيرة تحول دون اكتساب الفنادق للصمعة و صورة راقية تعكس جودة الخدمة.

الشكل رقم (03): عدد الفنادق وفق تصنيفها في الجزائر (2010-2018)

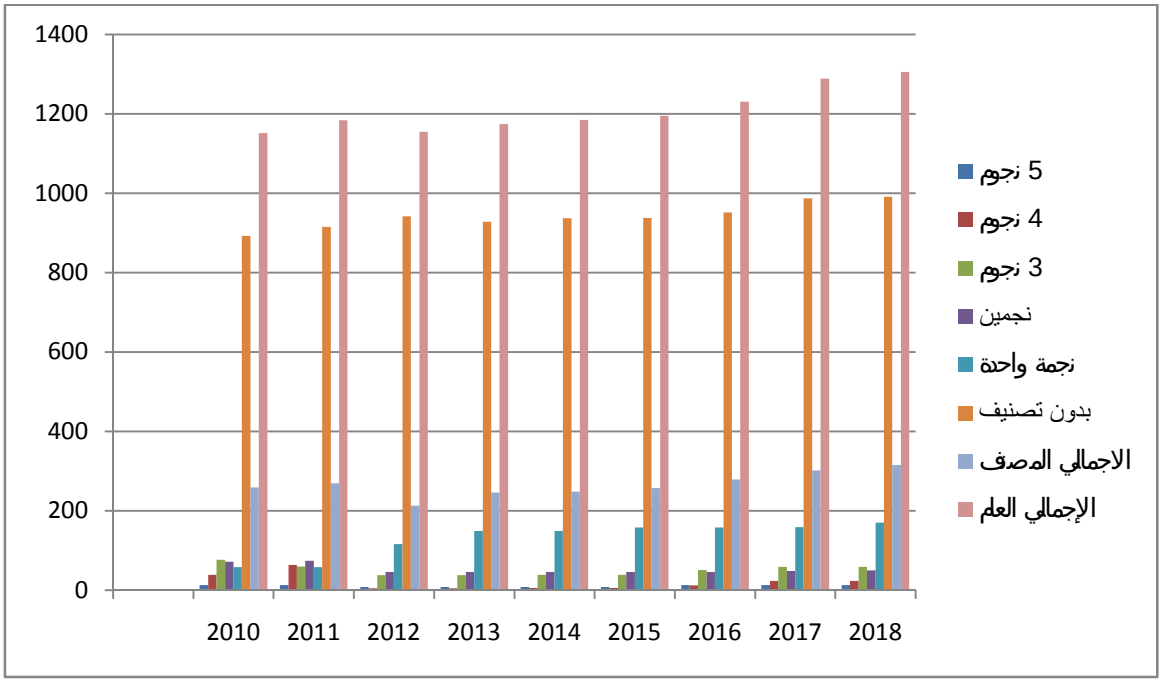

المصدر اعتمادا على الجدول رقم (07)

- توزيع سعة الفنادق و المؤسسات المماثلة لها حسب النوع :

تتوزع طاقات الإيواء حسب نوع المنتج على خمسة أنواع من المنتجات السياحية تتمثل في :

-المنتج الحضري.

-المنتج الحمامي.

-المنتج الصحراوي.

-المنتج حمام معدني.

-المنتج المناخي.

الجدول رقم (08):توزيع سعة الفنادق و المؤسسات المماثلة لها حسب النوع لسنة 2016-2017

	2016		2017	
	عدد الفنادق و المؤسسات المماثلة لها	عدد الأسرة	عدد الفنادق و المؤسسات المماثلة لها	عدد الأسرة
حضري	903	66155	949	69861
حمامي	231	30500	239	31326
صحراوي	56	4780	59	4928
حمام معدني	22	4102	23	4266
مناخي	19	1883	19	1883
المجموع	1231	107420	1289	112264

المصدر: إحصائيات وزارة التهيئة العمرانية و السياحة و الصناعة التقليدية لسنة 2017

تشير معطيات الجدول إلى أن سعة الفنادق و المؤسسات المماثلة لها تركزت في نوعين من المنتجات و هما المنتج الحضري الذي بلغت سعته 69861 سريرا و المنتج الحمامي الذي بلغت سعته 31326 ، بالرغم من أهمية هذا النوع من المنتوج السياحي الذي تراهن عليه الدولة الجزائرية لكونه يشكل دعائم السياحة الجزائرية في المستقبل إلا أن الوضع الحالي لا يساعد على تلبية الطلب السياحي المتزايد و خاصة في فترات الذروة صيفا.

المطلب الثاني: وضعية الاستثمار الأجنبي السياحي في الجزائر

لقد حظيت الصناعة السياحية في أوقاتنا الراهنة بأهمية قصوى و غاية بالغة ، كما أن للنشاط السياحي نتائج و آثار على المستوى الاقتصادي الاجتماعي و الثقافي.

تحصى وزارة التهيئة العمرانية و السياحة و الصناعة التقليدية وجود أكثر من 550 مشروع سياحي يوجد في طور الانجاز على المستوى الوطني من أصل 1600 مشروع سياحي معتمد من طرف الوزارة و ذلك إلى غاية ديسمبر 2016[1].

كما أوضحت في موسم السياحة لسنة 2017-2018 أنه من ضمن 1800 مشروع سياحي معتمد على المستوى الوطني خصص 424 مشروع لمناطق الجنوب من شأنها خلق 18937 منصب شغل و توفير 48987 سرير إلى أن التكلفة المالية لتجسيد هذه المشاريع تقدر بـ 172 مليار دج[2].

1- المشاريع السياحية الاجنبية في القطاع السياحي :

لا توجد مشاريع مملوكة 100% للأجانب، وهذا ما ينص عليه قانون الاستثمار الجزائري في المادة 51 منه الذي يعتمد قاعدة 49/51 (أي 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي المستثمر الوطني و 49% للمستثمر الأجنبي). كما أنه لا يمكن انجاز مشروع أجنبي إلا بشراكة وطنية ، و هذه التدابير جاءت في قانون المالية التكميلي لسنة 2009[3]

و تشكل الاستثمارات الأجنبية في قطاع السياحة نسبة 4% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة 2003 إلى 2015 كما بلغ عدد الشركات الأجنبية المستثمرة في القطاع 8 شركات، استثمرت في 14 مشروعا سياحيا بتكلفة 2.678 مليون دولار و تقدر عدد الوظائف المباشرة في هذه

[1] تصريح وزير التهيئة العمرانية و السياحة و الصناعة التقليدية في موقع الوزارة ، تاريخ الزيارة 2016/12/13.
[2] وكالة الانباء الجزائرية 2017/10/5.
[3] المادة 58 المتممة للامر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار ، قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، الجريدة الرسمية عدد 44

المشاريع 5826 وظيفة و يأتي قطاع النفط و الغاز الطبيعي في مقدمة القطاعات الأكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت حصته 28% أما بالنسبة لقطاع السياحة كما يلي[1] :

الشركات : 08

المشروعات: 12

الوظائف : 5826

مليون دولار : 2.786

الاستثمارات : 4%

2- أهم الشركات المستثمرة في القطاع السياحي في الجزائر:

حسب إحصائيات وزارة السياحة حول وضعية الاستثمارات السياحية بشراكة أجنبية لسنة 2014، توجد 4 شركات أجنبية مستثمرة في القطاع السياحي و ذلك بشراكة جزائرية ، ومنها 3 شركات عربية و واحدة ايطالية، و من المنتظر أن يتم تسليم مشاريع سياحية كبرى ، و هي الآن في طور الانجاز.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، نشرة الاستثمار العدد الفصلي الثاني ، ابريل 2015.

جدول رقم (09): الشركات المستثمرة في القطاع السياحي في الجزائر سنة 2014.

الشركة المستثمرة	المشروع	عدد الأسرة	عدد الوظائف	التكلفة/مليون دينار
الشركة العقارية الإماراتية EMIREL	فندق 5 نجوم، 36 فيلا راقية شقق فندقية، مارينا، مجمع تجاري، مصحة، 4 أبراج سكنية، أبراج تجارية	2004	1500	27.366.744
الشركة الأردنية القطرية SPA/ TRUST/ REAL ESTATE	برج سياحي يحوي على مجمع تجاري مجمع أعمال، شقق فندقية، شقق ، نادي رياضي ، مطعم	2500	1200	27.122.644
الشركة السعودية RUSSICA / PARK	إقامة سياحية راقية Aإقامة B ، مركز علاجي، حديقة مائية، بارك للالعاب، مجمع اداري	1684	1500	7.320.000
الشركة الايطالية SARL RICARDI GLOPAL	قرية سياحية،مركز رياضي ، حديقة مائية	1104	200	/

مصدر : Ministère de tourisme direction d'évaluation et du suivi des projets touristiques étrangères 2014

مجمع تراست للفنادق يتكون من 11 برنامجا منها 5 فنادق من الطراز الرفيع (5 نجوم) حيث يتم تسلم في جويلية 2017 الجزء الأكبر من المشروع و هو عبارة عن ثلاثة فنادق .

كما استلمت شركة تراست ريل استات أكبر مشروع فندقي و سياحي في الجزائر في سنة 2017 و و يضم المشروع المقام بالعاصمة 4 فنادق و منتجات بعلامة المجموعة الدولية "ماريوت" فضلا عن المركز التجاري يضم أكبر العلامات الدولية ، حيث تفوق مساحته 280 ألف متر مربع سيضم مجمعات فندقية و إقاميه. بما في ذلك 4 أبراج إقاميه ذات 14 طابقا، و برج متطور خاص بفندق 5 نجوم، مع مطاعم بانورامية و مولات تجارية، و مكاتب أعمال و شقق إقاميه كما يوفر 10 ألاف منصب عمل.

تم تصميم هذا المركب على شاكلة المروج روتانا الفندقي بدبي، و يوفر أكبر مساحة فندقية في الجزائر و مجموعات أخرى في ماليزيا، و يعتبر المشروع الأهم من نوعه في الجزائر بقيمة استثمارية تفوق 250 مليون دولار ، و يمتد على مساحة 40389 م2 و مساحته مبنية بـ 280545 م2 و يشتمل على 9 أبراج من 14 طابقا مجمع واحد يرتكز على ثلاثة طوابق تحت الأرض على مساحة 87930م2 مهيأة لاستقبال أكثر من 1610 مكان أو مقعد.

***-مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي:**

يعتبر القطاع السياحي أكبر قطاع مكون للناتج المحلي في كثير من الدول غير البترولية ، حيث تساهم السياحة بقدر وافر من الناتج الاجمالي للعديد من البلدان ، و هذا ما يجعل معظم الدول تولي اهتماما بالغا لهذا النشاط في مختلف الخطط التنموية ، فلقد ساهم القطاع السياحي في الناتج المحلي PIB بحوالي 10% في سنة 2016، حسب ما جاء في الإحصائيات المنشورة من طرف المنظمة العالمية للسياحة ، غير أن مساهمته تبقى تتباين تتغير في العديد من الدول.

و نجد في الجزائر أن القطاع السياحي لم يتوصل بعد الى لعب دور هام في الاقتصاد الوطني كما نلاحظ ذلك في الجدول أدناه:

الجدول رقم (10): تطور مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال فترة (2010 – 2018)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة المساهمة	3.39	3.29	3.32	3.55	3.26	3.55	3.54	3.58	3.65

Source : world travel .tourisme Concil :

http ://www.wttc.org/datagoteway(20/04/2018)

تقديرات المجلس العالمي للسياحة

يتضح من خلال الجدول أن مساهمة القطاع السياحي في الناتج الإجمالي نسبة ضئيلة جدا مقارنة ببعض البلدان الأخرى. ربما يعود هذا العجز الكبير التي يسجله القطاع السياحي بسبب طاقات الإنتاج التي تبقى ضعيفة جدا و لا تتمكن من تلبية حاجيات المواطنين المحليين الذين يلجئون في الكثير من الأحيان إلى قضاء عطلهم في الخارج لعدم تمكنهم من الحصول على أماكن من المركبات السياحية.

الشكل رقم (04): تطور مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال فترة (2010 – 2018)

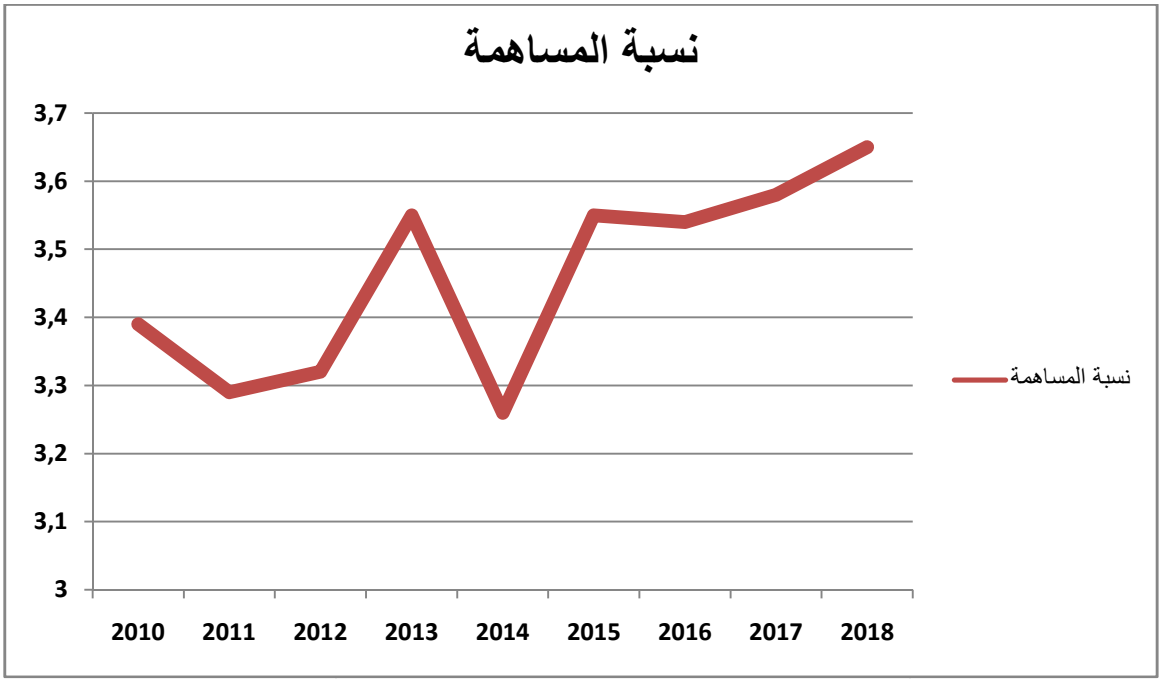

المصدر اعتمادا على الجدول رقم (10)

***مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات**

يعد ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية لمعرفة حركة التبادل الدولي للسلع و الخدمات و حركة راس المال في المدى القصير, تمثل السياحة إحدى المعاملات غير المنضورة في ميزان المدفوعات و تتضح اهمية قطاع السياحة من خلال رصيد الميزان التجاري السياحي الذي يمثل الفرق بين مداخيل السياحة المستقبلية (السياحة القادمة) و نفقات السياحة العكسية (سياحة المواطنين خارج بلدهم) حيث تسعى الكثير من الدول وراء تحقيق فائض في ميزان المدفوعات او التوصل الى التوازن بين الإيرادات السياحية والنفقات السياحية.

الجدول رقم(11) تطور الميزان السياحي خلال الفترة 2010-2017

السنوات	الإيرادات السياحية	النفقات السياحية	الرصيد
2010	219.1	574.3	-355.2
2011	208.3	501.7	-293.4
2012	196.4	427.8	-231.4
2013	230.3	410.2	-179.9
2014	258.3	612.1	-355.8
2015	303.7	676.7	-373.0
2016	208.6	474.6	-266.0
2017	140.5	580.4	-439.9

المصدر: معطيات ONS لعدة سنوات WWW.ONS.dz/Tourisme-Rtml

يتضح من خلال الجدول ان رصيد الميزان السياحي في الجزائر سجل عجزا متواصلا خلال السنوات 2010 الى 2017 و هدا ما يدل على ان النفقات السياحية الجزائرية مرتفعة من إيراداتها و هو ما ينعكس سلبا على ميزان المدفوعات و يؤدي الى تقلص الموارد من العملات الاجنبية و يعود السبب في دلك الى انخفاض مؤشر عدد الوافدين الاجانب الى الجزائر.

الشكل رقم (05) تطور الميزان السياحي خلال الفترة 2010-2017

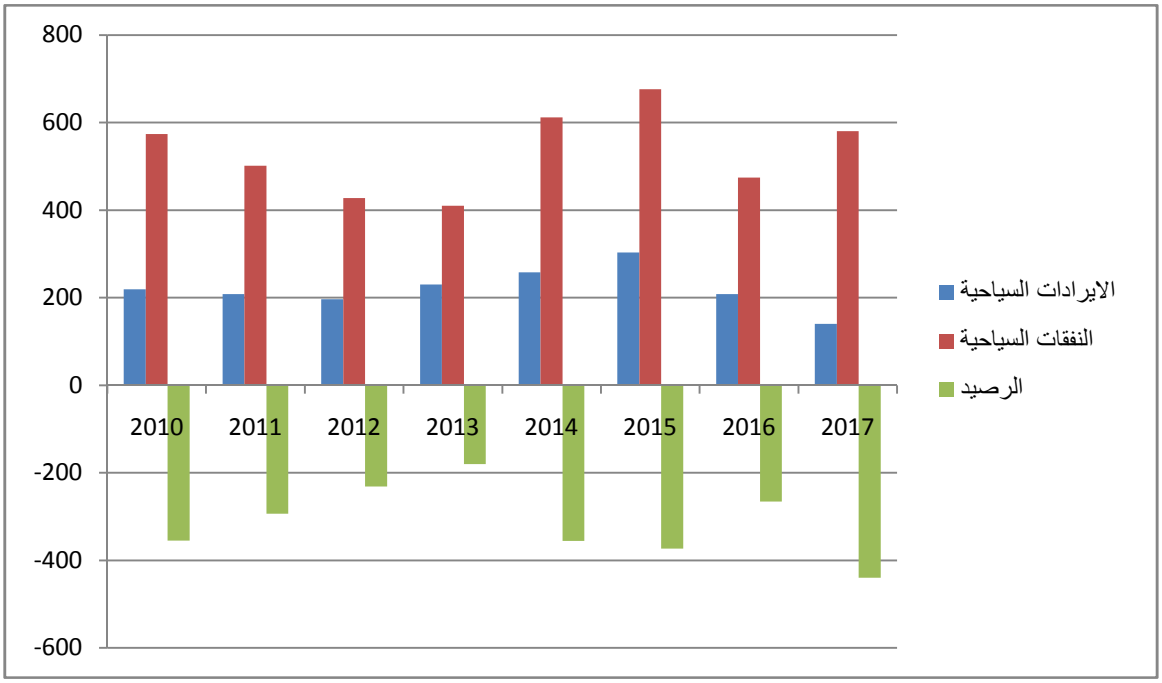

المصدر اعتمادا على الجدول رقم(11)

نلاحظ من الشكل أن رصيد الميزان السياحي الجزائري خلال الفترة 2010 الى 2017 سالب و دلك بسبب ارتفاع النفقات عن الإيرادات أي مقدار ما ينفق بالخارج أكثر بكثير من إيرادات الوافدين إلى الجزائر بسبب عدم قدرة المنتوج الجزائري على المنافسة مما اثر سلبا على ميزان السياحي الجزائري , هدا و قد بلغ اكبر معدل لعجز الرصيد سنة 2017 حيث قدر ب 439.9 مليون دولار و نجده سالب طول فترة الدراسة و هدا ما ينعكس على الميزان التجاري و عليه يكون تأثير السياحة سلبي .

المطلب الثالث: عدد الليالي في الفنادق و المؤسسات المماثلة لها

يقوم الديوان الوطني للإحصائياتONS بنشر الاحصائيات الخاصة بالسياحة بما في ذلك عدد النزلاء الفنادق و عدد لياليهم الفندقية مع التمييز بين نزلاء الفنادق المقيمين و غير المقيمين و الجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم (12):عدد الليالي في الفنادق و المؤسسات المماثلة لها (2010 – 2018)

السنة	المقيمين	الغير المقيمين	المجموع
2010	5.185.231	754.103	5.939.334
2011	5.484.105	845.367	6.329.472
2012	5.703.550	936.631	6.640.181
2013	5.926.960	994.274	6.921.234
2014	6.215.932	837.812	7.053.744
2015	6.307.411	839.161	7.146.572
2016	6.283.910	992.611	7.276.521
2017	6.260.409	1.146.061	7.406.470
2018	6.626.130	1.117.006	7.743.136

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات لعدة سنوات WWW.ONS.dz/Tourisme-Rtml

ملاحظة : الجزائريين المقيمين بالخارج هم معدودين مع الغير المقيمين.

نلاحظ من الجدول أن عدد الليالي في الفنادق لغير المقيمين من الفترة 2010 الى 2013 في تزايد مستمر بينما تراجع سنة 2014 ليصبح عددهم 837.812 لقصر فترة الإقامة من جهة و ضعف التدفقات السياحية من جهة أخرى ، بينما الجزائريين المقيمين فنلاحظ من خلال الجدول قد كان في ارتفاع مستمر من الفترة 2010 – 2015 بـ 6.307.411 مقيم. ليشهد انخفاضا في سنة 2016 – 2017 مقارنة بالليالي لغير المقيمين التي ارتفعت من الفترة 2015 حتى 2017 و هذا في صالح قطاع السياحة بزيادة إرادات القطاع من العملة الصعبة إلا أنه تبقى السياحة في الجزائر تغلب عليها السياحة الداخلية. أما في سنة 2018 شهدت ارتفاعا لعدد ليالي المقيمين لتوافد السياح على المناطق السياحية

.

الشكل رقم (06):عدد الليالي في الفنادق و المؤسسات المماثلة لها (2010 –2018)

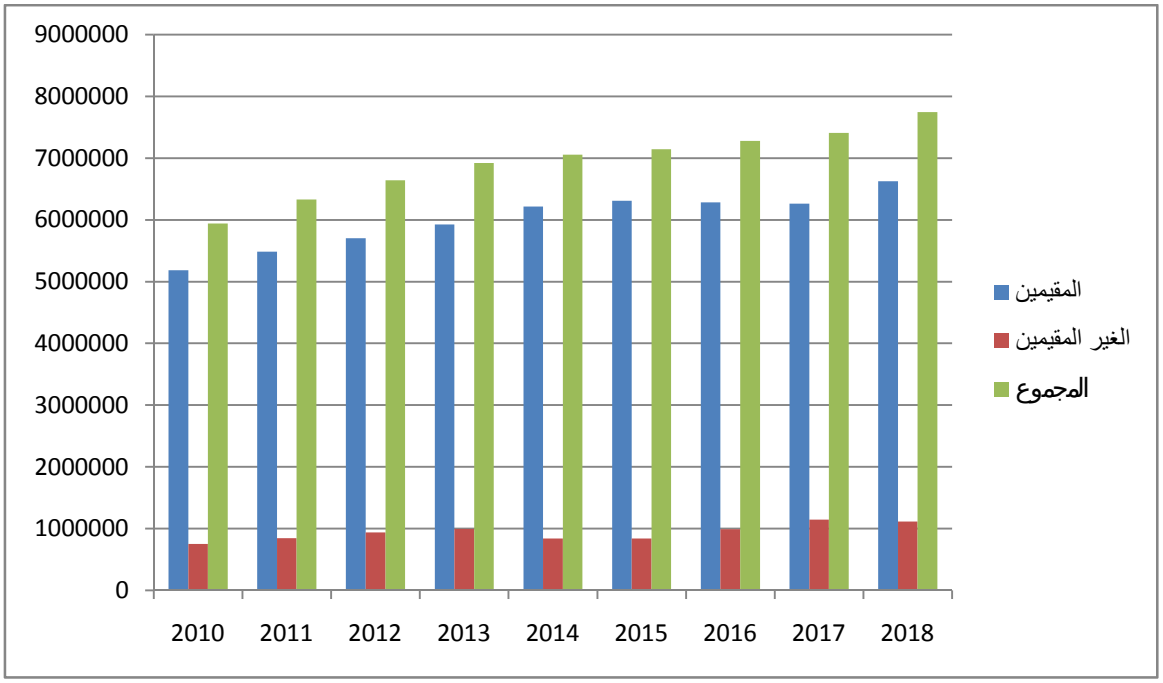

المصدر : تبعا للجدول رقم(12)

المبحث الثالث: عوائق الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع السياحي

إن السياحة اليوم تميل الى العمل من أجل اعادة تشكيل قطاع بات أن يكون منعدما بالاستناد الى سياسة وطنية للتنمية السياحية على المدى القصير المتوسط و الطويل بالرغم من كثرة الدروس المستنتج من تجارب السنوات السابقة ، و تبني الجزائر عدة اصلاحات اقتصادية و تشريعية في مجال النهوض بالاستثمار السياحي.

المطلب الاول : العوائق الادارية

يتخبط الاستثمار السياحي في العديد من العراقيل المتعلقة بكثرة الاجراءات الادارية و انتشار البيروقراطية الى جانب بروز ظاهرة الفساد الاداري.

1- كثرة الاجراءات الادارية و انتشار البيروقراطية[1]:

على الرغم من سلسلة التوجيهات و التوصيات حيث أن تبسيط الإجراءات الإدارية و تسريع الخدمات العمومية، إلا أنه تمت جملة من العوائق الإدارية و التنظيمية رسخ انطباعا سيئا لدى المستثمرين منها :

- عدم وضوح بعض النصوص القانونية ، الأمر الذي يسمح للمعنيين بتطبيقها بطريقة انتقائية و متباينة من منطقة و أخرى.
- تداخل الصلاحيات بين الهيئات ، و عدم القدرة على تحديد المسؤوليات بدقة.
- تعهد و بطئ الإجراءات الإدارية، حيث أن عملية تسجيل مؤسسة 18 إجراء و 93 يوما في المتوسط و 130 يوما للحصول على رخصة البناء و 35 يوما لرخص أخرى.

[1] مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ص 103، 104

- صعوبة توفير الخدمات الأساسية للمستثمرين مثل : الماء، الكهرباء، الغاز، خطوط الهواتف، قنوات الصرف الصعبة.

- تعقد و طول الإجراءات الجمركية، حيث أن عملية جمركة الآلات و معدات مستوردة تتطلب في المتوسط 12 يوما، بالإضافة الى ضعف التنسيق بين الجهات المعنية (ادارة الجمارك، ادارة الميناء، المكاتب الخاصة المكلفة بتسوية إجراءات العبور ... الخ).

2- الفساد الإداري و غياب الشفافية:

إن تعقد الإجراءات الإدارية و انتشار البيروقراطية في جانب الاستثمار السياحي تؤدي الى بروز ظاهرة الفساد الإداري، حيث يلجأ المستثمرين إلى طرق غير قانونية كالرشوة و الوساطة و المحسوبية لتسهيل الإجراءات و الحصول على الخدمة.

و يمكن القول أن الفساد الإداري هو سلوك إداري غير رسمي يدل على السلوك الرسمي تحتمه أسباب داخلية في المنظمات العامة نفسها و اسباب خارجية قد تكون اقتصادية او اجتماعية أو ثقافية أو إدارية، و إما نتيجة الإهمال أو التسيب أو بقصد تعطيل العمل[1].

[1] مصطفى يوسف كافي **"البيئة و التسويق السياحي"**، الطبعة الاولى ، دار الحامد للنشر و التوزيع 2017 ص 66.

المطلب الثاني: العوائق السياسية

إن توافر الاستقرار السياسي كأحد مقومات البيئة السياسية كعنصر من عناصر المناخ الاستثماري.

و يقصد بالبيئة السياسية وجود نظام سياسي مستقر و موقف القوى السياسية من المشروعات الاقتصادية حيث يلعب الاستقرار السياسي دورا هاما و ذا أثر فعلي على استقطاب الاستثمارات السياحية و الى وقت قريب عاشت الجزائر أزمة سياسية اثرت سلبا على مكانة الجزائر الدولية مما أدى الى تصنيفها ضمن البلدان ذات درجة الخطر المرتفعة و ذلك من قبل مراكز التقييم الدولية، هذه الوضعية أثرت سلبا على حجم الاستثمار العام و الاستثمار السياحي على وجه الخصوص.

الواقع أن الدول التي تسودها أوضاع سياسية غير ديمقراطية و غير مستقرة لا يمكنها أن توفر المناخ المناسب للاستثمار، خاصة الخاص و الوطني و الأجنبي، و بالتالي نحد من قدرة الاقتصاد على استيعاب و توظيف الاستثمار. فعدم الاستقرار يؤخر من جهة خطوات التنمية المرسومة لأنه يقضي بالأمور الى عدم الاستقرار ، هذا من جهة رجال الأعمال في الدول النامية الى توجيه أموالهم الى مشروعات لا تضيف الى بناء التنمية في الاقتصاد الوطني او الى اكتنازها و وضعها بعيدا عن مجالات الاستثمار.

حيث يعتبر الاستقرار السياسي من اكبر العوامل التي تساعد في جلب الاستثمار الاجنبي المباشر، لذلك فإن انعدامه يعتبر اكبر عقبة أمام عزوف هذا النوع من الاستثمار.

يرتبط الاستقرار السياسي بمدى خلو الدولة من الاضطرابات الاهلية و الامنية كالكوارث و الانقلابات و الفتن و اعمال العنف ذات الطابع العام، بالإضافة الى مدى التزام الحكومات بما تتضمنه القوانين الاستثمارية، و بما تعقده من اتفاقيات مع المستثمرين من قبل المسؤولين عند تفسير تلك القوانين و الاتفاقيات و تنفيذها.

المطلب الثالث: العوائق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية

1- العوائق الاقتصادية:

1-1 النقص في البنية التحتية المادية و الاجتماعية:

تشمل البنية التحتية المادية و الاجتماعية لدولة ما، الطرقات و الموانئ و الاتصالات اضافة الى التعليم و الصحة و التكوين ، و لتعزيز هذه الخدمات الاساسية فائدة مزدوجة في تحسين معيشة الفقراء، و تمكين نمو الشركات و توسعها، إذ تؤدي الطرقات ذات النوعية الرديئة الى منع المنتجين الصغار من دخول الاسواق الاقليمية، كما أن ضعف البنية التحتية تنعكس سلبا على القطاع السياحيين ناحيتين:

الاولى بالمستثمرين الذين تؤثر عليهم كثيرا من ناحية زيادة التكاليف ، اضافة الى اجراءات في مناطق العبور عبر الحدود الجزائرية.

الثانية عند قدم السياح و تعرضهم خلال الرحلة لمشاكل كبيرة تجعل من رحلته مشقة و ليست متعة.

1-2 محدودية الموارد البشرية:

إن توفير العمالة المؤهلة و المطلوبة لممارسة النشاط السياحي تمثل نقطة ذات أهمية كبرى من وجهة نظر المهتمين بالسياحة فلا يكفي اقامة المشروعات السياحية الضخمة و تخصيص رؤوس الاموال الكبرى لها و لا من يقوم بشؤونها تشغيلا و ادارة. إن العمل في القطاع السياحي يتطلب قدرات فنية و ادارية خاصة لمواجهة احتياجات القطاع و تنميتها باستمرار، إن تشغيل أشخاص ينقصهم التأهيل و التدريب الكافي يؤدي الى فشل هذه المشروعات، فالسياحة هي صناعة خدمات تتطلب

مستوى من المهارات سواء الخدمات السياحية المباشرة في المشروعات السياحية أو الخدمات المتصلة بها مثل جوازات السفر و الجمارك و منح التأشيرة و غيرها من الخدمات، فالجزائر تسعى من خلال مخطط التنمية السياحية 2030 الى اقامة مشاريع و مركبات سياحية ضخمة تتوفر على عدد محدود من مؤسسات تكوين مختصة في التكوين السياحي، و هي لا تقدم الكثير من حيث النوعية أو العدد، و هي لا تلبي متطلبات السوق السياحية الوطنية من اليد العاملة المؤهلة.

و بصفة عامة فإن الخدمات السياحية يجب أن تكون راقية مهما كانت الطبقة الموجهة اليها.

3-1 عدم الاستقرار الاقتصادي:

إن الاستقرار الاقتصادي للدولة يعتبر عاملا حاسما و مهما لاستقطاب المستثمر الاجنبي و منع هروب رؤوس الاموال الى الخارج، إذ أن المستثمر يسعى أساسا وراء استغلال امواله و وحداته الانتاجية الى تحقيق عوائد مجدية و لن يتسنى له ذلك إلا إذا كان اقتصاد الدولة التي يستثمر فيها مستقرا لا تقصف به الازمات الاقتصادية و يظهر عدم الاستقرار الاقتصادي في حالات من أهمها التضخم و التخفيض المستمر لقيمة العملة الوطنية.

2- العوائق الاجتماعية:

إن مشكلة العمالة و التشغيل له تأثير على الاستثمار من جهة ارتفاع معدل السنوي للنمو الديموغرافي مقابل نمو سنوي أقل لمعدل التشغيل، و هذا الاختلال التوازني الاجتماعي أدى الى تفاقم البطالة من 15% سنة 1984 الى 17% سنة 1987 و 17.2%سنة 1989 ثم 19.2% سنة 1990 و في سنة 1991 بلغت 20.0%.

و الواقع أن هذه الزيادة في البطالة تفسر انخفاض النشاط التنموي لأن التشغيل معناه الاستثمار و أن هذه الظاهرة تعبر عن اختلال توازني بين تطور الاستثمار من جهة و تطور السكان من جهة أخرى.

انتشار البطالة بسبب أن الغالبية العظمى من الفقراء ذوي المداخيل المتدنية التي لا تملك مصادر دخل أخرى سوى العمل إضافة الى عم وجود برامج لرفاه العاطلين كما هو الحال في الدول الغربية، و فقراء الجزائر يعانون من البطالة كناتج لثقافة الفقر و التي تعود لا نماط سلوكية و عادات سلبية في المجتمع و بالتالي تؤدي الى زيادة الفقر لدى الفئات ذات الدخل المنخفض ، و هناك مجتمعات عربية منفتحة على المستثمر الاجنبي و كذلك نتيجة لتراكمات الفترات السابقة الاستعمارية كما تعاينه بعض الدول العربية من عادات و تقاليد غير مشجعة على الاستثمار.

3- العوائق الثقافية:

تتمثل أهم المعوقات الثقافية في الجذب السياحي في :

3-1 قصور في الوعي:

لدى أصحاب المشروعات الاستثمارية في المجال السياحي بطبيعة الناس و ثقافتهم الفرعية بكل مضامينها المختلفة عند التخطيط للمشروعات السياحية، فيجب أن ترتكز دراسات الجدوى على كل الابعاد البشرية و الاجتماعية و الثقافية لتلك المناطق خصوصا عند انشاء المنتجعات الجبلية و القرى السياحية أو القروية.

3-2 عدم الاهتمام بالصناعات البيئية التقليدية:

فهي تمثل عنصر جذب هام للسائحين الأجانب و تشجيع الأسر القائمة عليها من جانب المسؤولين الرسميين و الجمعيات الوطنية حيث أن لهذه الأنشطة جدوى اقتصادية اكيدة، بالإضافة الى ابراز القيم الفنية و الجمالية في تراث و ثقافة الجماعة المحلية و تعميق الإحساس بأهمية و اصالة هذا التراث و اعتزاز الزائرين بهذه القيم.

3-3 عدم وجود نشرات او كتيبات:

تبرز مختلف الخصائص البشرية و التراثية الى جانب المقومات الطبيعية و الاقتصادية في مناطق جذب السياحي، خصوصا المناطق ذات الثقافات الفرعية مثل مناطق وادي مزاب، و جنات و الطاسيلي و منطقة الاوراس و منطقة القبائل .. الخ.

خلاصة الفصل:

رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية للنهوض بالقطاع السياحي عن طريق رسم تصور عام لهذا القطاع في ظل الإستراتيجية الجديدة من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030، إلا أن القطاع السياحي الجزائري مازال يعاني نفس المشاكل التي كانت سببا في تخلفه.

يظهر مما سبق أن القطاع السياحي الجزائري يعاني من عدة صعوبات لذلك يتوجب الامر مراجعة الكثير من الإجراءات و التدابير حتى يتسنى لهذا القطاع أن يطلع بالمسؤوليات الموكلة اليه مثله مثل الكثير من الدول أين أصبح هو القائد في التنمية.

الخاتمة العامة

تبين لنا من هذه الدراسة أن السياحة أصبحت ظاهرة عالمية، كما حظيت باهتمام كبير من بلدان العالم باختلاف أنظمتها السياسية و الاجتماعية، و بهذا كانت و ما تزال السياحة واحدة من أهم القطاعات الاقتصادية الموفرة للدخل في اقتصاديات العديد من الدول بحيث أصبحت محركا للنمو الاقتصادي من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي و مصدرا مهما من مصادر الإيرادات.

اعترف وزير السياحة و الصناعة التقليدية بوجود العديد من النقائص التي تعيق صناعة السياحة في الجزائر، مؤكدا واقع قطاع السياحة في الجزائر و سبل النهوض به، إن الجزائر تملك من الرصيد السياحي ما يجعلها في مقدمة الدول الجاذبة للسياح في إفريقيا و الشرق الأوسط بفضل الثروات الهائلة التي تزخر بها ، مشيرا إلى أن الوقت حان لتكثيف الجهود و بعث قاطرة السياحة من جديد و وضعها في السكة الصحيحة، تطبيق إستراتيجية متكاملة تجمع السلطات الوصية بالشركاء و الفاعلين في الميدان السياحي ، مع تدليل الصعوبات للمستثمرين الأجانب و كذا تقديم تسهيلات في منح الفيزا للسياح الأجانب.

اختبار الفرضيات:

1- لا يمكن قصر تنمية القطاع السياحي بالجزائر في تحفيز الاستثمار الأجنبي فقط. خلق الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي حتما يؤدي الى تحسين الوضعية الراهنة و النهوض بهذا القطاع الحساس، لابد أن تمر عملية التشجيع و التحفيز لرؤوس الأموال بمختلف أنواعها المحلية منها و الأجنبية لدعم مشاريع الاستثمار في المجال السياحي و دعم الاستثمار الخاص المحلي لبلوغ أهداف التنمية السياحية في شكل تعاون و شراكة في المجال السياحي.

2 – استطعنا من خلال الدراسة نفي الفرضية الثانية , تملك الجزائر موارد سياحية هامة الا ان مساهمة القطاع السياحي حاليا في التنمية بنسبة ضعيفة رغم المؤهلات الطبيعية المعتبرة و يرجع

دلك لاعتماد الجزائر على القطاع النفطي و مرورها بظروف سياسية و أمنية صعبة أدت إلى تشويه صورة الجزائر السياحية لدى الأجانب و عدم وجود مناخ ملائم للاستثمار السياحي .

3- يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ميثاقا مشتركا لجميع الفاعلين و إطار مرجعيا للعمل و يساهم في مسعى شامل و منسجم في تنمية الإقليم الجزائري و يستهدف هدا الميثاق تسهيل بروز سياسة حقيقية للتنمية السياحية المستدامة و ترقية اقتصاد مكمل لقطاع المحروقات يساهم في التوازنات الاقتصادية و المالية الكبرى و الهدف من هدا المخطط تثمين صورة الجزائر.

التوصيات

- قيام الدولة بالعمل على تشخيص معوقات الاستثمار السياحي لمعالجتها و الاستناد على نقاط القوة للقطاع و تكييفها لخلق مناخ ملائم للاستثمار السياحي، و تجسيد إجراءات تنمية النشاط السياحي في السياسة السياحية الجديدة المتبعة من طرف القطاع و التي تعتمد على تشجيع القطاع الخاص الوطني و الأجنبي للاستثمار فيه و تحديد فرص الشراكة.

- القضاء على البيروقراطية و توفير الشفافية في المعلومات ,تطوير الأسواق المالية و عصرنة عمل البنوك بما يتلاءم و متطلبات المستثمرين .

- الترويج لوجهة الجزائر و تشجيع الأجانب الى القدوم لاكتشاف الجزائر القارة التي تتمتع بتنوع سياحي و ثقافي متميز.

- إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في مجال السياحة للتصدي لمشاكل التمويل التي تعترض المستثمرين كما هو معمول به في الكثير من الدول.

- ضرورة استكمال التطوير و الإصلاح الاقتصادي في مختلف فروع الاقتصاد لتوفير مناخ التنافسية و تحقيق أعلى درجات الجودة.

- مضاعفة قدرات الإيواء من خلال تشجيع الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي لبلوغ مستوى القبول في هياكل الاستقبال من حيث الكم و الكيف.

- إدراج مخطط للتهيئة السياحية لخطط تنموية بخصوص المستثمرين الأجانب للنهوض بالقطاع السياحي.

الكتب و المراجع

قائمة المراجع

أولا: قائمة المراجع بالغة العربية

I. الكتب:

1- نبيل الروبي، **التخطيط السياحي** ، مؤسسة الثقافة الجامعية، طبعة 1987.

2- هدى سيد لطيف ،**السياحة النظرية و التطبيق** ، الشركة العربية للنشر و التوزيع، القاهرة، 1994.

3- مصطفى يوسف كافي ، **صناعة السياحة و الامن السياحي**، دار رسلان للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الاولى ، دمشق 2009.

4- عبير عطية، التنمية السياحية على المستويين الدولي و المحلي، جامعة الاسكندرية مصر ،دون سنة نشر.

5- مصطفى يوسف كافي ، التنمية السياحية ، قسنطينة الجزائر ، 2017.

6- حميد الجميل ، دراسات في العلاقات الاقتصادية الدولية ، اكاديمية الدراسات العليا ، طبعة الاولى ، طرابلس ليبيا ، دون سنة نشر.

7- عبد السلام ابو القحف ، اقتصاديات الاعمال و الاستثمار الدولي ، الاسكندرية مصر ، الدار الجامعية 1992.

8- بكطاش فتيحة، مقلاتي سفيان ، المقاربة النظرية للاستثمار الاجنبي المباشر ، بدون سنة.

9- أميرة حسب الله محمد ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية دراسة مقارنة (تركيا ، كوريا الجنوبية ، مصر) ، دار الجامعة الاسكندرية ، 2005.

10- عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة الاقتصادية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية 2006.

11- عبد القادر خديجي ، دراسة الحوافز الممنوحة للاستثمار في البلدان النامية ، طبعة الثانية ، 2007.

12- مغاري عبد الرحمان ، تطور سياسات الاستثمار السياحي في الجزائر 1962-2012.

13- مصطفى يوسف الكافي ، البيئة و التسويق السياحي ، الطبعة الاولى الجزائر، دار الحامد للنشر و التوزيع 2017.

II. الدراسات و التقارير

14- منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية-الاونكتاد ،سلسلة تقرير الاستثمار العالمي 2001"، نيويورك، جينيف.

15- صندوق النقد الدولي ، دليل ميزان المدفوعات ، الطبعة الخامسة ، الجزء 18 ، الفقرة 1993، 359.

16- وزارة تهيئة الاقليم و السياحة ، المخطط الاستراتيجي : الحركيات الخمسة و برنامج الاعمال السياحية ذات الاولوية.

17- وزارة تهيئة الاقليم و البيئة و السياحة الجزائرية ، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية : برنامج اعمال ذات اولوية.

18- وزارة التهيئة العمرانية و السياحة و الصناعة التقليدية .

19- وكالة الانباء الجزائرية.

20- وزارة السياحة ، ادارة تقييم و متابعة.

III. المؤتمرات و الملتقيات:

21- السعدي رحال ، وهيبة حلوفي ، مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر في ظل التغيرات الراهنة، تشخيص و استشراف.

22- عيسى مرازقة ، محمد الشريف شخشاخ ، التنمية السياحية المستدامة في الجزائر ، دراسة أداء و فعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر ، الملتقى حول : اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة ، جامعة بسكرة 09-10 مارس 2010.

23- الملتقى الدولي الاول حول : دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة أم البواقي يوم 09-10 أفريل 2013.

24-مغاري عبد الرحمان ، تطور سياسات الاستثمار السياحي في الجزائر 1962-2012 ، ملتقى الدولي الاول ، التنمية السياحية و علاقتها بالتنمية المحلية الابعاد و الآفاق ، كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية ، قسم العلوم الاجتماعية ، جامعة الطارف ، الجزائر يومي 03-04 مارس 2015.

IV. الرسائل الجامعية:

25-فارس فضيل ، اهمية الاستثمار الاجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة (الجزائر ، مصر ، السعودية) مذكرة شهادة ماجيستير 2001/200.

26-دلال فاطمة ، الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خارج نطاق المحروقات ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية جامعة البليدة 2008.

27-مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة.

V. مقالات و مواقع الانترنت:

28-وزارة السياحة و الصناعة التقليدية : www.mta.gov.dz/accueil.htn

29-الديوان الوطني للإحصاء : http://www.ons.dz

30-وزارة التهيئة العمرانية و السياحة و الصناعة التقليدية

http//www.mavva.gov.dz/index.php/ar/66-2016-12-13:

VI. المجلات و الدوريات:

31-محمد زيدان ، الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، ديوان المطبوعات الجامعية ، العدد 2006.

VII. الاوامر و المراسيم و القانون:

32-المادة 58 المتممة للأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار ، قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية عدد 44.

ثانيا: قائمة المراجع بالغة الاجنبية

I. الدراسات و التقارير

33- UNICATAD.World Investment Report 2007."Transnational Corporations" Extractive Industries and Development,New York 2007, p 425.

34- OCDE, DetailedBenchemark definition of FDI (Third Edition, 1996).

35- Ministère du Tourisme , direction d'évaluation et du suivi des bragets Touristiques étrangères 2014.

II. مقالات و مواقع الانترنت

-36- World Travel Tourisme concil :http://www.wttc.org/doragoteway.-

37-www.ONS.dz/tourism-Rtml

الملخص

عرفت السياحة ازدهارا كبيرا في العديد من القارات نظرا لانعكاساتها الايجابية المختلفة على الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية،من خلال التدفقات النقدية الكبيرة التي تجنى من خلالها ، ولهذا تعتبر السياحة واحدة من أكبر الصناعات نموا في العالم. ونظرا للأهمية البالغة التي تكتسيها السياحة و رغبة الدول في الحصول على هذا المكسب أدى ذلك إلى اشتداد المنافسة في هذا المجال و الجزائر إحدى الدول الإفريقية التي تنفرد بمقومات طبيعية و تاريخية و حضارية متميزة ،حاولت بعد استرجاع استقلالها النهوض بقطاعها السياحي من خلال العديد من المحاولات وصولا إلى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2030، الذي جاء ليترجم و يجسد لإرادة الدولة في جعل السياحة ذات أولوية وطنية في إطار التنمية المستدامة. هذا و تعلق عليه الجزائر أمالا كبيرة ،حيث يعتبر إستراتيجية شملت كافة الجوانب السياحية، ترتكز على خمس حركيات : الجزائر كوجهة سياحية، الأقطاب السياحية ذات الامتياز، الجودة السياحية، الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومخطط تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية.

Tourism knew gangbusters in many continents due to various positive repercussions on the economic and social aspects, through the large cash flows to be derived through it, but this is one of the largest growing tourism industries in the world. Given the amount of importance of sign tourism and the desire of countries to get this gain has led to intensified competition in this are Algeria and one of the African countries that are unique natural and historical and distinct cultural viable, tried after the retrieval of independence advancement of her tourism sector through several attempts to reach the master plan for the creation of tourist prospects for 2030, which came to translate and embodies the will of the state to make national priority in tourism sustainable development framework. This and attaches great hopes upon Algeria, where he is the first strategy covering all aspects of tourism, It is based on five dynamics: Algeria as a tourist destination, privileged tourism poles, tourism quality, public-private partnership and a financing scheme for small and medium tourism enterprises.